



التقرير السنوي 2018



ADSB

أبوظبي لبناء السفن
خدمات تتخطى بناء السفن





أبوظبي لبناء السفن
خدمات تتخطى بناء السفن

التقرير السنوي 2018



جدول المحتويات

6	كلمة رئيس مجلس الإدارة
8	أعضاء مجلس الإدارة
10	تقرير مناقشات الإدارة وتحليلاتها
14	الإدارة التنفيذية
17	التقارير والبيانات المالية الموحدة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، اتقدم لكم بالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس إدارة شركة أبوظبي لبناء السفن بخالص الشكر والامتنان لثقتكم بنا لتمثيلكم في مجلس إدارة الشركة. بكل تأكيد، شهد عام 2018 تباطؤ ملحوظ للعديد من مؤشرات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية خصوصا في مجال عمل الشركة. وعليه، إتخذت الشركة إجراءات عديدة لتعزيز كفاءة الإنتاج من خلال مبادرات تطوير مؤسسية عديدة لتخفيض التكلفة التشغيلية بما يتماشى مع واقع المتغيرات المفروضة على الشركة.

إخواني المساهمين، قبل عام من اليوم إنضمنا إلى شركة ذات تاريخ عريق في مجال صناعة وصيانة السفن والتي تتميز بوجود فرص متاحة ضخمة واعدة بمستقبل مشرق للشركة.

إخواني المساهمين، منذ تولىنا إدارة أعمال الشركة من خلال مجلس الإدارة، نظرنا في عدة جوانب لترسيخ مكانة الشركة في مجال عملها بشكل أكبر وتعزيز القيمة المضافة المقدمة لكم ولعملائنا وجميع الشركاء الآخرين. أحد أهم المحاور التي نظرنا فيها يتعلق بمدى تركيز الشركة على تنفيذ المهام الموكلة إليها. وعليه، نظرنا في الغرض من إنشاء الشركة بحسب المرسوم الأميري رقم 5 لسنة 1995 الصادر من صاحب السمو ولي العهد، نائب حاكم إمارة أبوظبي والذي ينص على:

غرض إنشاء الشركة هو خلق قاعدة صناعية في إمارة أبوظبي لبناء كافة أنواع السفن والمعدات البحرية والقيام بكافة خدمات الصيانة والإصلاح التابعة و يكون من أهداف الشركة إتاحة الفرصة لمواطني الدولة للمشاركة في الأرباح الناتجة عن عملياتها والمساهمة في خلق وتنمية القدرات الصناعية التقنية والفنية للكوادر الوطنية وتأهيلها لتحقيق أغراض الشركة.

إخواني المساهمين، خلال العقود الماضية مرت شركة أبوظبي لبناء السفن بثلاث محطات رئيسية في نموذجها التشغيلي والذي يمكن وصفه على النحو التالي:

أولاً، منذ تأسيس الشركة في عام 1995 وحتى بداية عام 2000 ركزت الشركة على تقديم خدمات الصيانة والأعمال الفنية للقوات البحرية الإماراتية بالإضافة إلى بعض العملاء التجاريين.

في المرحلة الثانية، عززت الشركة دورها في مجال بناء السفن من خلال مقاوله و تنفيذ وإدارة مشاريع بناء السفن والأمثلة كثيرة في هذه المرحلة مثل برنامج الزوارق القتالية متعددة المهام فئة غناضة، وبرنامج السفن القتالية متعددة المهام فئة بينونة وغيره.

وأخيراً، بدأت الشركة بتطوير قدراتها لتقديم خدمات إقامة السفن البحرية في العامين الماضيين.

تعتبر شركة أبوظبي لبناء السفن اليوم مقاول بناء سفن من الدرجة الأولى ذات إمكانيات مميزة لتنفيذ مختلف مشاريع بناء السفن.

إخواني المساهمين، إن أهم مقومات نجاح شركتكم في المدى البعيد يتعلق بتعزيز مكانة الشركة في سلسلة توريد قطاع بناء السفن الإقليمي والعالمي لخلق حلول تمكن الشركة من تقديم خدمات متكاملة لإدارة الأسطول البحري للعملاء طوال الفترة التشغيلية للسفن لضمان تقديم قيمة مضافة مستدامة لكم.

وفي هذا السياق، نعمل في مجلس إدارة الشركة في المرحلة الحالية على رفع مستوى التعاون مع مختلف الشركاء والعملاء لتأمين نموذج عمل مستدام يمكن مساهمي الشركة من الحصول على قيمة مضافة مستدامة.

وأخيراً، بالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة، أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا وإمتناننا العميق لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة القائد الأعلى للقوات المسلحة "حفظه الله" وإلى سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة على رؤيتهم الحكيمة وقيادتهم الرشيدة ودعمهم اللامحدود لشركة أبوظبي لبناء السفن.

كما تعرب شركة أبوظبي لبناء السفن عن بالغ إمتنانها للقيادة العامة للقوات المسلحة والقوات البحرية وجهاز حماية المنشآت الحيوية والسواحل وحرس الرئاسة في دولة الإمارات العربية المتحدة وشركة أدنوك للإمداد والخدمات ولجميع عملائنا وشركائنا لتعاونهم وإلتزامهم معنا.

وفي الختام، أود ان أشكركم وأشكر الإدارة وجميع الموظفين على ثقتكم المستمرة في شركة أبوظبي لبناء السفن والتي ستظل إحدى الشركات الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

عمر عبدالله الفارسي
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة



السيد/ عمر عبدالله الفارسي
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ علي هذيلي المنصوري
عضو مجلس إدارة
وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت



السيد/ فهد محمد المهيري
عضو مجلس إدارة
و رئيس لجنة التدقيق



السيد/ حمد عبدالله القايدي
عضو مجلس إدارة
وعضو لجنة التدقيق
و لجنة الترشيحات والمكافآت



السيد/ هاشم علي العيدروس
عضو مجلس إدارة



السيد/ منصور شمس الخوري
عضو مجلس إدارة
و عضو لجنة التدقيق



السيد/ محمد عبدالله الشريفي
عضو مجلس إدارة
وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت



السيد/مطر خلفان الشامسي
عضو مجلس إدارة
والعضو المنتدب

تقرير مناقشات الإدارة وتحليلاتها

مساهمينا الكرام

فيما يلي أبرز النتائج المالية الموحدة المدققة لشركة أبوظبي لبناء السفن والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة باسم «المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وكذلك أبرز مؤشرات قطاعاتها التشغيلية.

أ. المؤشرات المالية

سجلت المجموعة صافي خسائر موحدة تقدر بمبلغ وقدره 125.1 مليون درهم بعد احتساب الأرباح من فروق صرف العملات الأجنبية بقيمة 4.6 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، مقارنة بصافي الأرباح الموحدة بمبلغ 104.8 مليون درهم بعد احتساب الأرباح من فروق سعر صرف العملات الأجنبية بقيمة 15.9 مليون درهم للسنة المنتهية في ديسمبر 2017.

تواصل الإدارة متابعة الخطة التسويقية لتحديد الفرص المتاحة في السوق في دولة الامارات العربية المتحدة والإقليم لزيادة الإيرادات والربحية، ونتيجة لذلك نجحت المجموعة في الحصول على مشروع أساسي في عام 2018. بالإضافة إلى ذلك فإن المفاوضات مع العملاء الرئيسيين في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت في مراحل متقدمة لتنفيذ مشاريع مختلفة من بناء، صيانة وتحديث السفن والتي ستساهم بشكل كبير في النتائج المالية المستقبلية للمجموعة.

في أواخر عام 2018، بدأت الشركة بعملية تحول شاملة للإجراءات ومراجعة لاستراتيجيتها، وإعادة هندسة العمليات ومراجعة منهجية التكاليف والتسعير. ونتيجة لذلك، اعتمد مجلس الإدارة في بداية عام 2019، استراتيجية محدثة لتعزيز قيمة الشركة على المدى المتوسط إلى المدى الطويل وذلك من خلال التركيز على بناء القدرات في كافة المجالات ذات القيمة المضافة، من خلال الشراكات والأتمتة والاستثمار في الأفراد، حيث تهدف الشركة لأن تصبح مركزاً متميزاً معترف به دولياً في مجال الاستشارات والتعاقد وتسليم والاستدامة للسفن البحرية طوال فترة خدمتها. وستواصل المجموعة تقديم هذه الخدمات للعملاء المحليين والإقليميين والدوليين. وكونها الشريك الاستراتيجي للقوات البحرية الإماراتية، ستقوم المجموعة دائماً بإعطاء الأولوية للقدرة على الوفاء بمتطلبات دعم القوات البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ستقوم الشركة بتحقيق الكفاءة من خلال وسائل متعددة منها إعادة الهيكلة، مركزية الأنشطة وإعادة تنظيم الأعمال التشغيلية لتتماشى بشكل أفضل مع عناصر سلسلة الأنشطة في الشركة. تساعد هذه العناصر الشركة على التركيز على بناء السفن وتطويرها والحفاظ عليها. للمضي قدماً، ستقوم الشركة بتقديم العديد من فرص توفير التكاليف من خلال اعتماد نموذج تنظيمي فعال على المستويين التشغيلي ودعم العمليات وإعادة هندسة العمليات الرئيسية بالشركة.

قامت المجموعة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد للحوض العائم في ميناء زايد خلال عام 2018 بما يتفق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 36. ونتيجة لهذا التقييم، سجلت المجموعة خسائر بقيمة 55.8 مليون درهم بسبب انخفاض القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية.

قامت المجموعة خلال عام 2018 بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدره لأصولها من الممتلكات وآلات والمعدات واعتمدت تطبيقاً تصنيفياً للأعمار الإنتاجية المقدره لهذه الأصول لتعكس استهلاكاً أكثر واقعية. نتيجة لهذا التقييم، سجلت المجموعة استهلاكاً إضافياً بمقدار 6.1 مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

كما قامت المجموعة بتحديد التكاليف المتعلقة ببعض المشاريع المشاركة على الإنتهاء والتي لم يتم احتسابها خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، والتي أثرت على الفترات السابقة. مما أدى الى انخفاض الأرباح المحتجزة للشركة في 1 يناير 2018 بمبلغ 62.4 مليون درهم دون تغيير البيانات المقارنة لعام 2017 .

علاوة على ذلك قامت المجموعة باعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 باستخدام طريقة الأثر التراكمي وتطبيقها ابتداء من 1 يناير 2018 دون تغيير البيانات المقارنة التي تم تقديمها لعام 2017. خفضت التعديلات التراكمية مبالغ الأرباح المحتجزة بتاريخ 1 يناير 2018 بمبلغ 33.2 مليون درهم و 25.6 مليون درهم على التوالي. تم تسجيل انخفاض إضافي في موجودات العقود لعام 2018 بقيمة 71.5 مليون درهم

ارتفاع صافي المديونية للبنوك في 31 ديسمبر 2018 ليصل إلى مبلغ 259 مليون درهم أي 3.5 مرة مقارنة في 31 ديسمبر 2017 وذلك بسبب المستحقات الكبيرة من العملاء الرئيسيين قيد التحصيل. كما قامت الشركة بتشكيل فريق تحصيل متخصص مع وضع خطة تفصيلية لإدارة عمليات تحصيل الذمم المدنية وذمم العقود والذي من شأنه تحسين السيولة النقدية للشركة مستقبلاً.

بلغ إجمالي التسهيلات البنكية الممنوحة للمجموعة للسحب على المكشوف لدى البنوك التجارية المختلفة 442 مليون درهم مع بقاء 104 مليون درهم متاحة للسحب اعتباراً من 31 ديسمبر 2018. وحالياً جاري التفاوض مع بنوك رئيسية لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية

ب. المؤشرات التشغيلية

تواصل الشركة تشغيل وتسليم مشاريعها المتعاقد عليها بموجب قطاعها التشغيلية الثلاثة وهي بناء السفن وأنظمة القتال المتكاملة والخدمات على النحو التالي:

1. قطاع بناء السفن

مشروع بينونة

يشكل تسليم مشروع بينونة إنجازاً ضخماً لمشروع رائد ذو مكانة عالية، تضمن نطاق العمل تصميم وإنشاء واختبار وتشغيل ست سفن من فئة 72 متراً من طراز كورفيت لصالح القوات البحرية الإماراتية. خلال عام 2018، استمرت الشركة بتقديم الدعم اللوجستي، تطوير البرامج والوفاء بالتزامات الضمان بموجب العقد المبرم.

علاوة على ذلك، وبموجب العقد المبرم لتعزيز وتطوير قدرات السفن من طراز بينونة التي تتضمن عمليات التركيب والدمج وتشغيل الأجهزة المتقدمة والمتطورة للاتصال عبر الأقمار الصناعية، قامت الشركة بالانتهاء من أعمال التركيب على السفينة السادسة والأخيرة خلال الربع الثاني من العام 2018.

كما شاركت الشركة مؤخراً، ومن خلال طلب من المستخدم النهائي لتقديم دراسة حول تنفيذ تطويرات رئيسية كبرى على للسفن من طراز بينونة والتي جاري الانتهاء منها بالتعاون مع الجهات المعنية بما فيها القيادة العامة للقوات المسلحة.

مشروع أريلة

بموجب العقد المبرم في ديسمبر 2013 مع القيادة العامة للقوات المسلحة، قامت الشركة بتوريد اثنين من سفن الدوريات البحرية فئة 67 متراً لصالح جهاز حماية المنشآت الحيوية والسواحل (CICPA). يتم العمل حالياً في فترة ما بعد التسليم (خدمات ضمان الصيانة) لسفينة حميم والتي تم تسليمها في الربع الأول من عام 2018.

سفن الإنزال و زوارق حرس السواحل لدولة الكويت

أكملت الشركة بنجاح تسليم سفن الإنزال الكويتية والذي تضمن إنشاء واختبار وتشغيل سفينتين من فئة 64 متراً من طراز سفن الإنزال البحرية، وبناء سفينة واحدة من فئة 42 متراً من نفس الطراز وبناء خمسة زوارق من فئة 16 متراً من زوارق حرس السواحل للبحرية الكويتية، يتم العمل في فترة ما بعد التسليم في 2017 (خدمات ضمان الصيانة).

زوارق المهمات الخاصة 8.5 متر

تم منح عقد من قبل السلطات البحرية في المملكة العربية السعودية في نوفمبر 2018 لبناء وتوريد عدد 20 زورق مهمات خاصة بطول كلي 8.5 متر. يعد هذا أحد أحدث الانجازات التي حققتها الشركة من خلال هذا القطاع وذلك نتيجة للبحث المستمر وتطوير التصاميم الجديدة والتكنولوجيات الحديثة والشراكات مع كبار المصممين والبنائين والتي بالتالي عززت وبصورة هائلة من فرص الشركة في مجال الصناعات البحرية

زوارق فئة 10 أمتار

قامت شركة أبوظبي لبناء السفن بتوقيع عقدين مع جهاز حماية المنشآت الحيوية و السواحل (CICPA) لتوريد 22 زورقاً ذات السرعة الاعترافية العالية وذلك خلال الربع الأخير من عام 2016. بناءً على طلب العميل، تم تطوير المحرك والقيام بمراجعة مفصلة للبنية وأخذ الموافقات اللازمة للتعديلات اللازمة على الهيكل من قبل BV Class. وعليه، تم تعديل العقد بإدراج التكاليف الإضافية ومراجعة تاريخ التسليم وأخذ الموافقات النهائية على العقد في أبريل 2018. تم الانتهاء وتسليمها جميعها وعددها الـ 22 زورقاً الى العميل خلال الربع الثاني والثالث من عام 2018.

زوارق فئة 15.6 متراً

تم استلام طلب بناء وتوريد عدد 4 من سفن الدعم البحري فئة 15.6 متر من شركة اعتماد القابضة في شهر مارس 2017. يركز المشروع على البحث والتطوير وإيجاد شركاء جدد في عمليات التصميم والذي يعد جزءاً من استراتيجية تطوير هذا القطاع. وبفضل الجهد الواسع والمشارك بين الشركة وشركائها الاستراتيجيين، تم الانتهاء من عمليات البناء والتدشين وتجارب القبول للزوارق الأربعة، وتم اعتمادها من العميل في الربع الثالث من عام 2018 على أن يتم التسليم النهائي في 2019.

سفن كبار الشخصيات (VIP Limo)

تم استلام طلب بناء وتوريد سفينة من طراز 16.9 متراً لكبار الشخصيات في الربع الثاني لعام 2017، تم استكمال عمليات البناء والتدشين وتجارب القبول، ويتم حالياً مراجعة متطلبات إضافية بناءً على رغبة العميل.

زوارق فئة 2 X 20 متر ذات المقصورة المغلقة:

بعد نجاح الأداء للعشرة قوارب ذات المقصورة المغلقة فئة 20 متر والتي تم تسليمها للقيادة العامة للقوات المسلحة في شهر أكتوبر لعام 2017 تم استلام طلب اضافي لعدد 2 من القوارب ذات المقصورة المغلقة فئة 20 متر من القيادة العامة للقوات المسلحة في شهر فبراير 2018، وتم التعاقد من الباطن مع شركة بناء في الامارات لانجاز كافة الأعمال باستثناء عملية شراء المحركات. تم الإنتهاء من المشروع وتسليمه إلى القيادة العامة للقوات المسلحة في يونيو 2018.

2. قطاع الأنظمة القتالية المتكاملة CSI

في عام 2018 ، بدأت الشركة بمرحلة تجديد عمليات الأنظمة القتالية المتكاملة وذلك من خلال إدارة جميع الخدمات المقدمة سابقاً من الشركة التابعة لها (فرونترز للاستثمار الصناعي)

خلال العام ، قدم هذا القطاع خدمات الصيانة الوقائية والتصحيحية لقوات البحرية الإماراتية بموجب عقد «متابعة الدعم» المبرم مع مركز الإمداد البحري (NLC). علاوة على ذلك قدم هذا القطاع بشكل فعال ومنتظم الخبرات التقنية وذلك بما يتعلق بالأنظمة الإلكترونية العسكرية المعقدة لجميع مشاريع بناء السفن الحالية لدى شركة أبوظبي لبناء السفن.

وكون شركة أبوظبي لبناء السفن تهدف بأن تكون الشركة الرائدة في السوق الوطني بما يتعلق بالأنظمة القتالية والأنظمة المتكاملة ، قامت الشركة بتعزيز تعاونها مع الشركات العالمية للصناعات العسكرية لتقديم عروض شاملة وتنافسية تتعلق بالأنظمة القتالية المتكاملة. ومن هذا المنطلق ، وفي مايو 2018 ، وقعت شركة أبوظبي لبناء السفن من خلال تمديد عقد مع القيادة العامة للقوات المسلحة لترتيب ودمج «أنظمة الأسلحة المتقدمة» على متن السفن البحرية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة مستقبلاً.

3. قطاع الخدمات

خدمات الدعم البحري (MSS)

في عام 2018 ، حققت شركة أبوظبي لبناء السفن تقدماً كبيراً في خدمات الدعم البحري. أنشأت الشركة مركز للتنسيق مع القوات البحرية الإماراتية وذلك لتسهيل تقديم الخدمات المقدمة لهم بما ذلك تطبيق برنامج تحليل البيانات (تدبير) لتسهيل وفعالية ادارة الصيانة لأسطول البحرية الاماراتية.

خدمات الصيانة والتجديد العسكرية

حافظت شركة أبوظبي لبناء السفن على أدائها القوي فيما يتعلق بعمليات التصليح للسفن العسكرية في حوض المصفح والحوض العائم في ميناء زايد . أنهت شركة أبوظبي لبناء السفن من تقديم خدمات الصيانة من خلال الحوض العائم والتحديثات الملاحية لعدد 51 سفينة خلال عام 2018، ومن المخطط العمل على 14 سفينة أخرى في عام 2019.

كما حصلت شركة أبوظبي لبناء السفن على عقد التجديد وتعزيز لسفينة بينونة الأولى من طراز كورفيت ومن المتوقع تنفيذها خلال 12 شهر. وتتضمن عمليات التجديد كلاً من اصلاح معدات المنصة وادارة الأنظمة القتالية بالإضافة الى الإصلاحات في الحوض الجاف.

خدمات الصيانة والتجديد لليخوت والسفن التجارية

أكملت شركة أبوظبي لبناء السفن خدمات الصيانة والاصلاح لعدد 95 سفينة تجارية وخدمات لعدد 2 يخوت خلال عام 2018.

تفتخر شركة أبوظبي لبناء السفن بأن حوض بناء السفن لديها هو الاختيار المفضل لعدد من اليخوت الفاخرة والأكثر فخامة في العالم. كما أنها في عام 2019 ستعزز بصمتها وتواجهها في هذا المجال. علاوة على ذلك ، فإنها تساهم في الترويج لإمارة أبوظبي كوجهة جذابة يمكن لأصحاب اليخوت زيارتها والتمتع بالمنظر البحرية المتنوعة والوجهات والأنشطة بين الجزر الجميلة المحيطة بأبوظبي ومنطقة الظفرة في الجزء الغربي من الإمارات.

ج. التوطين

حافظت شركة أبوظبي لبناء السفن على تركيزها في مجال التوطين وذلك تماشياً مع رؤية الحكومة لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة. نحن ملتزمون بجذب مواطني دولة الإمارات الموهوبين والمحافظين عليهم وتزويدهم بالتدريب والتطوير الوظيفي ، بالإضافة إلى خلق بيئة عمل مليئة بالتحديات والتحفيزات التي من شأنها أن تساعد على قيادة الأعمال في أبوظبي في المستقبل. بلغت نسبة التوطين في الشركة %11 خلال عام 2018.

مطر خلفان الشامسي
العضو المنتدب

الإدارة التنفيذية

السيد/مطر خلفان الشامسي العضو المنتدب

شغل السيد مطر خلفان الشامسي عدة مناصب خلال حياته المهنية شملت منصب المدير التجاري في شركة هيدرا العقارية ، المدير التنفيذي لشركة MTG للإتصالات و العضو المنتدب لشركة وورك فورس.

بالإضافة الى ذلك، شغل السيد مطر مناصب تنفيذية عديدة وقام من خلالها وبالتعاون مع طاقم الفريق التنفيذي بإعادة تنظيم مجموعة من الأقسام والشركات التابعة بمايتناسب مع متطلبات العمل.

حصل السيد مطر الشامسي على بكالوريوس في التجارة الإلكترونية من جامعة توليدو في الولايات المتحدة الأمريكية.





خالد القبيسي مدير تطوير الأعمال

بدأ خالد حياته المهنية في عام 1999 كطيار متدرب في المدرسة الثانوية الجوية في مدينة العين، حيث التحق بالقوات المسلحة لمدة ثلاث سنوات، ومنذ ذلك الحين شارك في العديد من المهام قبل انضمامه إلى شركة أبو ظبي لبناء السفن. كما أنه عمل في شركة مبادلة للاستثمار حيث شغل فيها العديد من الأدوار والمهام الخاصة بتطوير الأعمال.

تمحورت مهام عمله حول إدارة تطوير الأعمال مع مختلف الشركاء والمساهمين، وعندما انضم إلى شركة أبو ظبي لبناء السفن في عام 2016 تم تكليفه بإدارة أعمال شركة "صفوة مارين" الشركة الرائدة في مجال خدمات مبيعات و صيانة وإصلاح اليخوت الفاخرة والتي تم إنشاؤها حديثاً، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة أبو ظبي لبناء السفن.

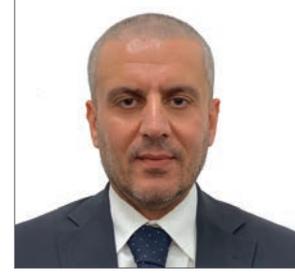
وخلال مساهمته في تطوير أعمال الشركة بتكليف من مجلس الإدارة، شهدت الشركة نمواً ملحوظاً في المبيعات ومستوى نشاطها في توفير خدمات الصيانة والإصلاح والعمرات المتكاملة لسوق اليخوت المحلي والإقليمي.

يحمل خالد درجة البكالوريوس في علوم الإدارة المالية من جامعة ولاية كاليفورنيا لونغ بيتش - الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين، التحق بالعديد من برامج التدريب والتطوير المهني من ضمنها استكمال متطلبات المستوى الأول من برنامج المحلل المالي المعتمد، وذلك خلال فترة عمله في شركة مبادلة للاستثمار.



م . علي محمد الشحي الرئيس التنفيذي للعمليات

المهندس/ علي الشحي متقاعد من البحرية الإماراتية بتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 20 عاماً في الأقسام الفنية المختلفة لدى البحرية. وخلال خدمته مع القوات البحرية ، شغل منصب رئيس العديد من ورش العمل البحرية. بعد تقاعده من البحرية الإماراتية ، بدأ رحلته المؤسسية مع شركة الطيف للخدمات الفنية كنائب مدير البرامج. انضم لاحقاً إلى شركة أبو ظبي لبناء السفن كمديراً للإنتاج والعمليات، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي للعمليات



ناجح عوض الرئيس التنفيذي المالي

ناجح عوض رئيس تنفيذي مالي متمرس في الشؤون المالية والاستثمارات والعمليات التشغيلية والمخاطر، يتمتع بخبرة واسعة وعالمية تمتد إلى أكثر من 25 عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وذلك في قطاعات الخدمات المالية والمصرفية، العقارات والمقاولات، إدارة المشاريع والمؤسسات التعليمية. كما أن لديه سجل حافل في تطوير وإعادة هيكلة الأعمال، خفض التكاليف، تحسين الإيرادات، إعادة هندسة العمليات، إدارة الاستثمار، الاندماج والاستحواذ، التدقيق والامتثال، إدارة التغيير، والتمويل الاستراتيجي وتمويل الشركات.

خلال حياته المهنية ، عمل مع العديد من أبرز الشركات الرائدة عالمياً ومحلياً منها Ernst & Young, PWC, JP Morgan وشركة أبو ظبي للخدمات العامة "مساندة". وآخر عمل له قبل التحاقه في شركة أبو ظبي لبناء السفن كان مع HCT كرئيس تنفيذي مالي .



صفحة

التقارير والبيانات المالية الموحدة

18

تقرير مدقق الحسابات المستقل

24

بيان المركز المالي الموحد

25

بيان الربح أو الخسارة الموحد

26

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد

28

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

29

بيان التدفقات النقدية الموحد

30

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع.
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد قمنا بمناقشة أمور التدقيق الرئيسية مع القائمين على الحوكمة، ولكنها لا تشمل جميع الأمور التي تم مناقشتها معهم. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2018، وكل من بيان الربح أو الخسارة الموحد، بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة **مسؤولية مدقق الحسابات** حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «**قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين**» إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد بأن بيانات التدقيق التوثيقية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>كجزء من إجراءات التدقيق التي قمنا بها حول الإعراف بإيرادات المشاريع وأرباح المشاريع طويلة الأجل قمنا بـ:</p> <p>الأخذ بالإعتبار تصميم واختبار فعالية التشغيل للضوابط الرئيسية حول الإعراف بإيرادات وأرباح المشروع لتحديد فيما إذا كانت هذه الضوابط تعمل بشكل فعال طوال السنة.</p> <p>اختيار عينة من المشاريع باستخدام مجموعة متنوعة من العوامل الكمية والنوعية لتقييم وفحص أهم وأكثر الأوضاع التعاقدية تعقيداً، وتنفيذ الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإطلاع على العقود لمراجعة البنود الرئيسية والأخذ بالإعتبار تأثيرها على اكتمال وتوافر المبالغ المعترف بها في البيانات المالية؛ • الحصول على فهم لأداء وضع المشروع من خلال المناقشات مع الفريق القائم على المشروع، الفريق المالي للمجموعة، وكذلك من خلال حضور إجتماعات فريق مراجعة المشروع، حسب الإقتضاء؛ • التحقق من التكاليف المطلوبة لإنجاز المشروع من خلال مراجعتها مع المستندات المؤيدة للتكاليف المتعاقد عليها، معدلات الموازنة أو التكاليف الفعلية المتكبدة حتى تاريخه؛ • مراجعة مراكز المجموعة من خلال فحص الأدلة الخارجية المتاحة مثل المراسلات مع العملاء ومقاولي الباطن وعلى سبيل المثال تعديلات على العقود وأوامر التعديل والقبولات؛ • التحقق من صحة المعلومات الواردة في تقرير مراجعة وضع المشروع في نهاية السنة مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة، وكذلك مع المعلومات المالية الأخرى التي حصلنا عليها والمعرفة المكتسبة من خلال الإجراءات المذكورة أعلاه؛ • تقييم مدى موثوقية تقديرات الإدارة من خلال الأخذ بالإعتبار دقة تقديرات الإدارة في الفترة السابقة؛ • مراجعة أداء المشروع في الفترة اللاحقة للميزانية العمومية للتأكد من الأحكام التي تم إتخاذها في نهاية السنة؛ و • الإستعانة بمعرفتنا المتراكمة حول القضايا المتعلقة بالعقد ومدى ملاءمة أوضاع العقد المدرجة في البيانات المالية في نهاية السنة. 	<p>الإعتراف بالإيرادات والأرباح من مشاريع طويلة الأجل</p> <p>إن جزء هام من إيرادات وأرباح المجموعة مستمدة من مشاريع طويلة الأجل. إن كل مشروع من مشاريع المجموعة يحقق إيرادات على أساس العقد المحدد مع الطرف المقابل ذات العلاقة. كما هو موضح في إيضاح 3/7، يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة من عقود بناء السفن طويلة الأجل مع مرور الوقت حيث يتم الوفاء بالتزامات الأداء مع مرور الوقت.</p> <p>تتضمن هذه العقود مخاطر فنية وتجارية، وغالباً ما تحدد مقاييس أداء ليتم تحقيقها خلال فترة العقد، والتي يمكن أن تستمر لسنوات عديدة. تخضع التقديرات والافتراضات لدرجة عالية من عدم اليقين وخاصة تلك التي تم القيام بها والمتعلقة بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد مرحلة الإكتمال وقياس الإنجاز للوفاء بالتزامات الأداء؛ • التكاليف المقدرة المتوقعة لإستكمال كل مشروع، مع الأخذ بعين الإعتبار أي مخاطر تقنية وتجارية ومطالبات محتملة، غرامات وأوامر التغيير التي يمكن أن تؤثر في هامش الربح المتوقع؛ و • تحديد وتكوين مخصصات للخسائر على المشاريع بشكل مناسب. <p>لدى الإدارة إجراءات وخطوات مفصلة لإدارة ومراقبة الجوانب التجارية والفنية للمشاريع طويلة الأجل للمجموعة خلال فترة المشاريع. وتتضمن هذه الخطوات القيام شهرياً بإعداد تقرير مراجعة لوضع المشروع (CSR)، والذي يتضمن المعلومات المحاسبية والتوقعات والمخاطر التجارية والتقنية الرئيسية للمشروع بناءً على المناقشات بين فرق العمل التجاري والفني والمالي.</p> <p>تتمثل مخاطر الأخطاء في أن لا تعكس المحاسبة للعقود الهامة للمجموعة بدقة التقدم المحرز، هامش الربح، وضع المشروع ذات العلاقة بتاريخ التقرير والربح/الخسارة على المشروع.</p>

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية</p>	<p>الإعتراف بالإيرادات والأرباح من مشاريع طويلة الأجل (يتبع)</p> <p>خلال السنة الحالية، وبعد مراجعة تفصيلية لعقد محدد في مرحلة الإكمال، حددت المجموعة أن تكاليف العقد كانت أقل من المطلوب بمبلغ 62 مليون درهم في الفترات قبل 31 ديسمبر 2017. قررت المجموعة إلى أنه لا يمكن تحديد المبالغ بالضبط المتعلقة بكل فترة سابقة والفترات التي تأثرت بالضبط حيث أن العقد بدء في سنة 2003. ومع ذلك، قررت الإدارة أنه بالنظر إلى الخطأ الهام، من المنظور المحاسبي، تم إعادة بيان الأرباح المستبقاة الإفتتاحية كما في 1 يناير 2018. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 29.</p>
<p>تضمنت إجراءات التدقيق الإضافية التي تمت بناءً على إعادة البيان ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> مراجعة تحليل الإدارة الكمي والنوعي للمبالغ المتعلقة بالفترات السابقة وتقييمها؛ أخذ عينات إضافية من تكاليف المشروع المتكبدة؛ مراجعة قائمة الموردين للتأكد من اكتمالها؛ و <p>على أساس عينة مختارة، تم اختبار بيان حسابات الموردين وطلب تأكيد للرصيد القائم المستحق على المجموعة، سواءً تلك التي تم إصدار أو لم يتم إصدار فواتير بها عن العمل المنجز حتى تاريخه ومراجعة هذه المبالغ مع السجلات المحاسبية وتقارير التكلفة والتحليل الذي تم القيام به من قبل الإدارة.</p>	<p>قابلية إسترداد الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود</p> <p>كما في 31 ديسمبر 2018، لدى المجموعة أرصدة هامة من موجودات العقود والذمم المدينة التجارية وقد تم تقييم قابلية الإسترداد كأمر تدقيق رئيسي. كما هو موضح في إيضاح رقم 10 ورقم 11، تم الاعتراف بمبلغ 65.720 ألف درهم (2017: 23.107 ألف درهم) و 46.340 ألف درهم (2017: 12.844 ألف درهم) كمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود على التوالي في وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.</p> <p>قمنا بتحديد تقييم الإدارة لقابلية إسترداد الديون ومستويات المخصصات اللاحقة على انها مجالات أحكام رئيسية تحيط بهذه الأرصدة.</p> <p>تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية من قبل المجموعة في 1 يناير 2018 ونتج عنه تغيير في محاسبة انخفاض القيمة من نموذج الخسارة المتكيدة إلى نموذج مستقبلي للخسارة الائتمانية المتوقعة. يتضمن تحديد الخسارة المتوقعة على تقديرات وأحكام هامة.</p>

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير القائمين على الحوكمة مناقشات وتحليلات الإدارة (التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات)، ورسالة رئيس مجلس الإدارة والتقرير السنوي التي نتوقع الحصول عليها بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو إذا اتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

إذا استنتجنا وجود أخطاء جوهريّة في رسالة رئيس مجلس الإدارة والتقرير السنوي عند الإطلاع عليها، فإنه يتعين علينا إخطار القائمين على الحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكّنها من اعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمجموعة مستمرة والافصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الاشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (يتبع)

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
 - بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
 - بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهريّة حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات التابعة للمجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة ونحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم باطلاع القائمين على الحوكمة ببيان يظهر امثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.
- من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)**افصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى**

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيد بما يلي:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة، من جميع جوانبها الجوهرية بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية الواردة بمناقشات وتحليلات الإدارة والتقرير السنوي توافق مع الدفاتر الحسابية للمجموعة؛
- يظهر الإيضاح رقم 3/3 حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة، بأن المجموعة لم تقم بالإستثمار أو بالإستحواذ على أسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018؛
- يظهر الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مع الشروط والأحكام التي قد تم بموجبها إبرام تلك المعاملات ومبادئ إدارة تضارب المصالح؛ و
- أنه، طبقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت إنتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد إرتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 أو لعقد التأسيس مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2018.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موقع من قبل:

محمد خميس التح

رقم القيد 717

20 مارس 2019

أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

بيان الربح أو الخسارة الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
712.137	453.507	20	إيرادات عقود
(435.022)	(292.006)	21	تكاليف عقود
277.115	161.501		إجمالي الربح
(171.311)	(137.179)	21	مصاريف عمومية وإدارية
(23.261)	(31.505)	7,6	استهلاك وإطفاء
-	(71.480)	11,10	خسائر إنخفاض قيمة موجودات مالية
-	(55.806)	6	إنخفاض قيمة ممتلكات وآلات ومعدات
(91)	-	8	الحصة في خسارة مشروع مشترك
(400)	(7.272)		تكاليف تمويل
6.881	11.903		إيرادات أخرى (صافي)
88.933	(129.838)		(خسارة) / ربح قبل مكسب من تحويل عملات
15.861	4.690		مكسب من فروقات سعر صرف عملات أجنبية
104.794	(125.148)		(خسارة) / ربح السنة
103.584	(125.148)		(خسارة) / ربح عائد إلى:
1.210	-		مالكي الشركة
104.794	(125.148)		حقوق الملكية غير المسيطرة
48.9	(59.0)	22	(الخسارة) / العائد الأساسي والمخفض للسهم (فلس)

* تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	إيضاح	
104.794	(125.148)		(خسارة)/ ربح السنة
2.442	-	12	الدخل الشامل الأخر: إعادة تصنيف خسائر تحوط إلى الربح أو الخسارة
2.442	-		مجموع الدخل الشامل الأخر
107.236	(125.148)		مجموع (الخسارة)/ الدخل الشامل للسنة
106.026	(125.148)		مجموع (الخسارة)/ الدخل الشامل عائد إلى: مالكي الشركة
1.210	-		حقوق الملكية غير المسيطرة
107.236	(125.148)		

* تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	حقوق الملكية عائدة لمالكي الشركة الف درهم	حقوق الملكية غير المسيطرة الف درهم	مزايا مستتقة الف درهم	احتياطي تحوط الف درهم	احتياطي قانوني الف درهم	رأس المال الف درهم	
423.648	10.921	412.727	124.817	(2.442)	78.360	211.992	الرصيد في 1 يناير 2017
104.794	1.210	103.584	103.584	-	-	-	ربح السنة
2.442	-	2.442	-	2.442	-	-	الدخل الشامل الآخر
(8.009)	(12.262)	4.253	4.253	-	-	-	الإستحواذ على حقوق ملكية غير مسيطرة (إيضاح 5)
(21.199)	-	(21.199)	(21.199)	-	-	-	أنصبة أرباح (إيضاح 27)
-	-	-	(10.358)	-	10.358	-	محول إلى احتياطي قانوني
501.676	(131)	501.807	201.097	-	88.718	211.992	الرصيد في 1 يناير 2018
(62.434)	-	(62.434)	(62.434)	-	-	-	خطأ الفترة السابقة (إيضاح 29)
(33.243)	(7)	(33.236)	(33.236)	-	-	-	تعديل عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 (إيضاح 2/1)
(25.602)	-	(25.602)	(25.602)	-	-	-	تعديل عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (إيضاح 2/1)
(125.148)	-	(125.148)	(125.148)	-	-	-	خسارة السنة
(31.799)	-	(31.799)	(31.799)	-	-	-	أنصبة أرباح (إيضاح 27)
223.450	(138)	223.588	(77.122)	-	88.718	211.992	الرصيد في 31 ديسمبر 2018

* تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	
104.794	(125.148)	الأنشطة التشغيلية
		(خسارة)/ ربح السنة
		تعديلات لـ:
23.261	31.505	استهلاك وإطفاء
6.591	5.475	مكافآت نهاية الخدمة المحملة
-	55.806	إنخفاض قيمة ممتلكات وآلات ومعدات
3.152	36.441	إنخفاض قيمة موجودات العقود، صافي
-	25.968	إنخفاض قيمة ذمم مدينة، صافي
2.442	-	خسائر تحوط محولة إلى الربح أو الخسارة
91	-	حصة في خسارة مشروع مشترك
1.435	1.065	إنخفاض قيمة مخزون متقادم وبطء الحركة، صافي
400	7.272	تكاليف تمويل
(1.127)	541	خسائر/ (مكاسب) من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات
141.039	38.925	
		الحركة في رأس المال العامل
(19.569)	3.398	المخزون
29.250	(37.267)	موجودات العقود
(1.621)	(47.642)	ذمم مدينة تجارية وأخرى ودفعات مقدمة لموردين
(193.580)	(135.243)	ذمم دائنة تجارية وأخرى
(92.066)	(16.701)	دفعات مقبوضة مقدماً من عملاء
(136.547)	(194.530)	النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
(2.896)	(8.279)	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة
(139.443)	(202.809)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(8.496)	(16.353)	دفعات لممتلكات وآلات ومعدات
(1.877)	(442)	دفعات لموجودات غير ملموسة
(8.009)	-	دفعات لحقوق ملكية غير مسيطرة
1.127	-	عائدات من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات
(17.255)	(16.795)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
103.477	235.019	زيادة في حسابات بنكية مكشوفة
(400)	(7.272)	تكاليف تمويل مدفوعة
(21.813)	(31.799)	أنصبة أرباح مدفوعة
81.264	195.948	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
(75.434)	(23.656)	صافي النقص في النقد ومرادفات النقد
103.999	28.565	النقد ومرادفات النقد في بداية السنة
28.565	4.909	النقد ومرادفات النقد في نهاية السنة (إيضاح 13)

* تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

1 معلومات عامة

تأسست شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع. («الشركة») بموجب مرسوم أميري رقم 5 لسنة 1995 بتاريخ 12 يوليو 1995. إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب. 8922، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

إن الأسهم العادية للشركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

إن الشركة وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») تقوم بشكل رئيسي ببناء وصيانة وتصلح وترميم السفن والمراكب التجارية والعسكرية.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على البيانات المالية الموحدة

تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية

في السنة الحالية، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (المعدل في يوليو 2014) والتعديلات اللاحقة ذات العلاقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى والتي سوف تصبح فعّالة بشكل إلزامي للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. لم تقم المجموعة بتطبيق النسخة السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وقامت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وفقاً للمرحلة الانتقالية المعدلة بأثر رجعي، مع التطبيق المبدئي لهذا المعيار في تاريخ التطبيق الأولي، أي في 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، لم يتم إعادة بيان عرض المعلومات في 31 ديسمبر 2017.

بالإضافة إلى ذلك، قامت المجموعة بتطبيق التعديلات اللاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - الأدوات المالية: الإفصاحات التي تم تطبيقها على الإفصاحات لسنة 2018.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية الدولية رقم 9 متطلبات جديدة لـ:

- تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية؛
- انخفاض قيمة الموجودات المالية؛ و
- محاسبة التحوط العامة.

فيما يلي تفاصيل هذه المتطلبات الجديدة وتأثيرها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وفقاً للأحكام الانتقالية المحددة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

(أ) تصنيف وقياس الموجودات المالية

إن تاريخ التطبيق المبدئي (أي تاريخ قيام المجموعة بتقييم الموجودات المالية والمطلوبات المالية الحالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9) هو 1 يناير 2018. وبناءً عليه، قامت المجموعة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الأدوات التي لا يزال يتم الاعتراف بها كما في 1 يناير 2018 ولم تقم بتطبيق المتطلبات على الأدوات التي تم إلغاء الاعتراف بها بالفعل كما في 1 يناير 2018.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على هذه البيانات المالية الموحدة (يتبع)

تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية (يتبع)

(أ) تصنيف وقياس الموجودات المالية (يتبع)

يجب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

• أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛

• أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

• يتم قياس جميع إستثمارات الدين الأخرى والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

على الرغم مما سبق، يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار/ تحديد بشكل نهائي عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدة:

• يمكن للمجموعة القيام باختيار بشكل نهائي بإدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة أو البديل المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال في الدخل الشامل الآخر؛ و

• يمكن للمجموعة تحديد بشكل نهائي أداة الدين التي تستوفي التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة.

في السنة الحالية، لم تقم المجموعة بتصنيف أي إستثمارات في أدوات الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بإستثمارات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المترجمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة كتعديل إعادة تصنيف. عندما يتم إلغاء الإعتراف بالاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المترجمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لاحقاً إلى الأرباح المستقبلية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لإنخفاض القيمة. انظر (ب) أدناه.

قامت إدارة المجموعة بمراجعة وتقييم الموجودات المالية القائمة للمجموعة كما في 1 يناير 2018 بناءً على الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ وقررت إلى أن التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لم يكن له تأثير على الموجودات المالية للمجموعة فيما يتعلق بتصنيف والقياس.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)**2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على هذه البيانات المالية الموحدة (يتبع)**

تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية (يتبع)

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بدل نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من المجموعة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة والتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة في نهاية فترة كل تقرير مالي لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الإقرار المبدئي بالموجودات المالية. أو بمعنى آخر، لم يعد من الضروري حدوث حدث ائتماني قبل الإقرار بخسائر الائتمان.

على وجه التحديد، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من المجموعة الاعتراف بمخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على:

- إستثمارات الدين التي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- ذمم التأجير المدينة؛
- الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود؛ و
- عقود الضمانات المالية التي تنطبق عليها متطلبات انخفاض القيمة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

على وجه التحديد، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من المجموعة قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأدوات المالية بشكل هام منذ الإقرار المبدئي وإذا كانت الأداة المالية المشتراة أو الناشئة ذات قيمة إئتمانية منخفضة. ومع ذلك، إذا لم تتم زيادة مخاطر الائتمان على أداة مالية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي (باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة)، يتطلب من المجموعة قياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أيضاً طريقة النهج المبسط لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة للذمم المدينة التجارية، موجودات العقود وذمم التأجير المدينة في بعض الظروف.

كما في 1 يناير 2018، قام أعضاء مجلس إدارة المجموعة بمراجعة وتقييم الموجودات المالية القائمة للمجموعة لانخفاض القيمة باستخدام معلومات معقولة وقابلة للدعم متوفرة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر له وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لتحديد مخاطر الائتمان للبنود المعنية في التاريخ الذي تم الاعتراف به مبدئياً، ومقارنة ذلك بمخاطر الائتمان كما في 1 يناير 2018. فيما يلي نتائج التقييم:

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (يتبع)

2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على هذه البيانات المالية الموحدة (يتبع)

تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية (يتبع)

تسوية رصيد مخصص انخفاض القيمة من المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

يظهر الجدول التالي تسوية مخصص انخفاض القيمة الختامي للفترة السابقة والتي تم قياسها وفقاً لنموذج الخسارة المتكبدة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 إلى مخصص انخفاض القيمة الجديد الذي تم قياسه وفقاً لنموذج الخسارة المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في 1 يناير 2018:

مخصص انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي رقم 9 ألف درهم	إعادة القياس ألف درهم	مخصص انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ألف درهم	
39.265	16.158	23.107	موجودات العقود
22.288	9.444	12.844	ذمم مدينة تجارية وأخرى
61.553	25.602	35.951	

(ج) تصنيف وقياس المطلوبات المالية

يتعلق التغيير الهام الذي تم إدخاله وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في تصنيف وقياس المطلوبات المالية بالمحاسبة المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة للإلتزام المالي المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة العائدة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لجهة المصدر.

وعلى وجه التحديد، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بأن يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام المالي العائدة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الإلتزام في الدخل الشامل الآخر، ما لم يكن الاعتراف بتأثيرات التغيرات في مخاطر الائتمان للإلتزام في الدخل الشامل الآخر من شأنه أن يخلق أو يوسع نطاق عدم التطابق في الربح أو الخسارة. لا يتم إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة العائدة إلى مخاطر الائتمان للإلتزام المالي لاحقاً إلى الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها بدلاً من ذلك إلى الأرباح المستبقاة عندما يتم إلغاء الاعتراف بالإلتزام المالي. في السابق، وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، تم عرض كامل مبلغ التغيير في القيمة العادلة للإلتزام المالي المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة.

لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أي تأثير على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للمجموعة.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)**2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على هذه البيانات المالية الموحدة (يتبع)****تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية (يتبع)****(د) محاسبة التحوط العامة**

تحتفظ متطلبات محاسبة التحوط العامة الجديدة بالأنواع الثلاثة لمحاسبة التحوط. ومع ذلك، تم إدخال عدد أكبر من المرونة على أنواع المعاملات التي تنطبق عليها محاسبة التحوط، وعلى وجه التحديد توسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة لأدوات التحوط وأنواع مكونات المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. بالإضافة إلى ذلك، تم استبدال اختبار الفعالية بمبدأ «العلاقة الاقتصادية». لم يعد من المطلوب أيضاً إجراء تقييم بأثر رجعي لفعالية التحوط. تم كذلك تقديم متطلبات أفضل للإفصاح عن أنشطة إدارة المخاطر للمجموعة.

وفقاً للأحكام الإنتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لمحاسبة التحوط، قامت المجموعة بتطبيق متطلبات محاسبة التحوط رقم 9 بأثر مستقبلي من تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أن يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر كتعديل للقيمة المدرجة المبدئية للبنود غير المالية المتحوط لها (أساس التعديل). بالإضافة إلى ذلك، لا يتم إعادة تصنيف التعديلات من احتياطي التحوط إلى القيمة المدرجة المبدئية للبنود المتحوط له بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية، وبالتالي لا تؤثر على الدخل الشامل الآخر. يتم تصنيف المكاسب والخسائر التي تخضع لتعديلات الأساس كمبالغ لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة في الدخل الشامل الآخر. لم تقم المجموعة بالتحوط لأي بند غير مالي كما في 31 ديسمبر 2018.

لم يكن لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لمحاسبة التحوط، تأثير آخر على النتائج والمركز المالي للمجموعة في السنة الحالية. يرجى مراجعة إيضاح رقم 25 للحصول على إفصاحات مفصلة بخصوص أنشطة إدارة المخاطر للمجموعة.

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 - إيرادات من عقود مع العملاء

في السنة الحالية، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من العقود مع العملاء (المعدل في أبريل 2016) وهو ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 منهاج من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات. تم إضافة إرشادات توجيهية واسعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 للتعامل مع سيناريوهات محددة. إن تفاصيل المتطلبات الجديدة وتأثيرها على البيانات المالية للمجموعة موضحة أدناه.

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 باستخدام طريقة الأثر التراكمي (بدون وسائل عملية)، مع تطبيق هذا المعيار مبدئياً في تاريخ التطبيق الأولي (أي في 1 يناير 2018). وبناءً على ذلك، لم يتم إعادة بيان المعلومات المدرجة لسنة 2017 - أي تم إدراجها، كما تم بيانها سابقاً، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 18، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 11 والتفسيرات المتعلقة بها.

يستخدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 مصطلحات «أصل العقد» و «الالتزام العقد» لتوضيح ما يمكن أن يعرف عادةً بأنه «أعمال عقود قيد الإنجاز» و « الفواتير التي تتجاوز قيمة الأعمال قيد الإنجاز»، ومع ذلك لا يمنع المعيار على المنشأة استخدام بيانات بديلة في بيان المركز المالي. إعتمدت المجموعة المصطلحات المستخدمة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 لبيان هذه الأرصد.

تم توضيح السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بتدفقات الإيرادات الخاصة بها بالتفصيل في إيضاح رقم 3 أدناه. تم توضيح مبلغ التعديل لكل بند من بنود البيان المالي المتأثر بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 أدناه.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على هذه البيانات المالية الموحدة (يتبع)

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 – إيرادات من عقود مع العملاء (يتبع)

يلخص الجدول التالي تأثير الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على الأرباح المستبقاة وحقوق الملكية غير المسيطرة في 1 يناير 2018.

1 يناير 2018 ألف درهم	أرباح مستبقاة بناء السفن البحرية خدمات
(30.330)	
(2.906)	
(33.236)	
-	حقوق الملكية غير المسيطرة بناء السفن البحرية خدمات
(7)	
(7)	

تلخص الجداول التالية تأثيرات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على بيان المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وبيان الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ لكل بند من البنود التي تأثرت. لم يكن هناك أي تأثير هام على بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة للسنة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على هذه البيانات المالية الموحدة (يتبع)

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 – إيرادات من عقود مع العملاء (يتبع)

التأثير على بيان المركز المالي الموحد

المبالغ بدون تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 ألف درهم	تعديلات ألف درهم	كما تم بيانه ألف درهم	
			الموجودات
240.325	-	240.325	مجموع الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة
37.021	21.278	15.743	مخزون
385.680	68.689	361.991	موجودات العقود
357.052	(3.265)	360.317	ذمم مدينة تجارية وأخرى
4.909	-	4.909	نقد وأرصدة لدى البنوك
784.662	86.702	697.960	مجموع الموجودات المتداولة
1.024.987	86.702	938.285	مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
300.710	-	300.710	رأس المال والإحتياطيات
(47.150)	29.972	(77.122)	(خسائر متراكمة)/ أرباح مستبقاة
			حقوق الملكية عائدة إلى مالكي الشركة
(134)	4	(138)	حقوق الملكية غير المسيطرة
253.426	29.976	223.450	مجموع حقوق الملكية
50.065	-	50.065	مجموع المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة
277.334	56.726	220.608	ذمم دائنة تجارية وأخرى
105.666	-	105.666	دفعات مقبوضة مقدماً من عملاء
338.496	-	338.496	قروض بنكية
721.496	56.726	664.770	مجموع المطلوبات المتداولة
771.561	56.726	714.835	مجموع المطلوبات
1.024.987	86.702	938.285	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على هذه البيانات المالية الموحدة (يتبع)

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 - إيرادات من عقود مع العملاء (يتبع)

التأثير على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد

المبالغ بدون تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 ألف درهم	تعديلات ألف درهم	كما تم بيانه ألف درهم	
439.908	(13.599)	453.507	إيرادات عقود
(281.674)	10.332	(292.006)	تكاليف عقود
158.234	(3.267)	161.501	إجمالي الربح
(208.659)	-	(208.659)	مصاريف عمومية وإدارية
(31.505)	-	(31.505)	إستهلاك وإطفاء
(55.806)	-	(55.806)	إنخفاض قيمة ممتلكات وآلات ومعدات
(7.272)	-	(7.272)	تكاليف تمويل، صافي
11.903	-	11.903	إيرادات أخرى
(133.105)	(3.267)	(129.838)	خسارة قبل مكسب من تحويل عملات
4.690	-	4.690	مكسب من فروقات سعر صرف عملات اجنبية
(128.415)	(3.267)	(125.148)	خسارة السنة
(128.415)	(3.267)	(125.148)	مجموع الخسارة الشاملة الأخرى

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)**2/1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على هذه البيانات المالية الموحدة (يتبع)**

في السنة الحالية، قامت المجموعة أيضًا بتطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتي سوف تصبح فعّالة بشكل إلزامي للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. إن تطبيق هذه التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية لم يكن لها أي تأثير مادي على المبالغ المدرجة للفرات الحالية والفرات السابقة ولكن قد تؤثر على المعاملات المحاسبية أو الترتيبات المستقبلية للمجموعة.

- الإطار المفاهيمي للتقارير المالية 2018
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى، مع حذف الإعفاءات قصيرة الأجل لمعدي التقارير للمرة الأولى
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 معاملات الدفعات على أساس الأسهم التي توضح تصنيف وقياس معاملات الدفع بالأسهم
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عقود التأمين التي تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عقود التأمين
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بالإفصاحات حول التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
- تعديلات للسماح للمنشأة بأن تختار الإستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 للتحوط للقيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة لجزء من محفظة الاصول المالية أو الالتزامات المالية عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وتوسيع خيار القيمة العادلة لبعض العقود التي تستوفي استثناء نطاق «الاستخدام الخاص»
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 استثمارات عقارية توضح تحويلات عقار إلى أو من استثمار عقاري
- دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2014 - 2016 لإزالة الإعفاءات قصيرة الأجل وتوضيح بعض قياسات القيمة العادلة
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 22 معاملات بالعملات الأجنبية والبدل المدفوع مقدما
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة التي تقدم توضيح بخصوص قياس القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس خيار كل استثمار على حدة.

باستثناء مما ذكر أعلاه، لا توجد أية معايير هامة أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات كانت سارية للمرة الأولى للسنة المالية التي بدأت في أو بعد 1 يناير 2018.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

2/2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد

لم تقم المجموعة بشكل مبكر بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المصدرة التالية والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد.

تسري على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد	المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير السارية على المجموعة:
1 يناير 2019	يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 كيفية الإعراف، القياس، العرض والإفصاح عن عقود الإيجار. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد، يتطلب من المستأجرين الاعتراف باصول والتزامات جميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة عقد الإيجار 12 شهراً أو أقل أو أن الأصل موضوع العقد ذات قيمة منخفضة. يستمر المؤجرين بتصنيف عقود الإيجارات كتشغيلية أو تمويلية، ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهرى عن المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم 17
1 يناير 2021	يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 عقود التأمين أن يتم قياس التزامات التأمين بالقيمة الجارية للوفاء بالالتزامات، ويوفر نهجاً أكثر توحيداً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف قائم على مبدأ محاسبي متسق لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين اعتباراً من 1 يناير 2021.
1 يناير 2019	دورة التحسينات السنوية 2015-2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 3 و 11 والمعايير المحاسبية الدولية أرقام 12 و 23
1 يناير 2019	تفسير لجنة تفسيرات المعايير لإعداد التقارير المالية رقم 23 عدم اليقين بشأن معاملات ضريبة الدخل: يتناول التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الخاضعة للضريبة)، وأساس الضريبة، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والائتمانات الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضرائب، عندما يكون هناك عدم يقين بشأن معاملات ضريبة الدخل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 تهتم بشكل خاص: <ul style="list-style-type: none"> - إذا كان ينبغي إعتبار معالجات الضريبة بشكل جماعي؛ - الافتراضات المتعلقة باختبارات السلطات الضريبية؛ - تحديد الربح/ (الخسارة) الخاضعة للضريبة، أسس الضريبة، خسائر الضريبة غير المستخدمة، إعفاءات الضريبة غير المستخدمة ومعدلات الضريبة؛ و - أثر التغييرات في الحقائق والظروف.
1 يناير 2019	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية المتعلقة بخصائص التسديد المبكر مع التعويضات السلبية. يقوم هذا التعديل بتعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 فيما يتعلق بحقوق الإنهاء من أجل السماح للقياس بالتكلفة المطفأة (أو، وفقاً لنموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة تسديد التعويضات السلبية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2 تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

2/2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد (يتبع)

تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير السارية على المجموعة:
1 يناير 2019	تعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 - منافع الموظفين: توضح التعديلات ما يلي: عند تعديل أو تقليص خطة منافع محددة أو تسويتها، تستخدم الشركة حالياً الافتراضات الإكتوارية المحدّثة لتحديد تكاليف الخدمة الحالية وصافي الفائدة للفترة؛ و يتم تجاهل تأثير الحد الأقصى للأصل عند إحتساب المكسب أو الخسارة في أي تسوية للخطة ويتم التعامل معها بشكل منفصل في الدخل الشامل الآخر.
1 يناير 2019	تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة المتعلقة بالحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. توضح هذه التعديلات بأن المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية على الحصص طويلة الأجل في شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الإستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك ولكن لا يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية.
1 يناير 2020	تعديلات على المراجع حول الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقارير المالية - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية أرقام 2، 3، 6، 14 والمعايير المحاسبية الدولية أرقام 1، 8، 19، 20، 22، 37 و 38 وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 12، 19، 20، 22 والتفسير رقم 32 لتحديث تلك الأحكام فيما يتعلق بالمراجع إلى والإقتباس من الإطار أو للإشارة إلى ذلك عندما يتم الإشارة إلى إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي.
تأجيل سريان التطبيق إلى أجل غير مسمى. لا يزال التطبيق مسموح به.	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

لا تتوقع الإدارة أن هذه المعايير الجديدة والتعديلات المدرجة أعلاه سوف يكون لها تأثير هام على البيانات المالية الموحدة في الفترات المستقبلية فيما عدا ما هو موضح أدناه:

2 تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

2/2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد (يتبع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

التأثير العام لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 نموذج شامل واحد لتحديد ترتيبات الإيجار ومعالجتها في البيانات المالية لكل من المؤجرين والمستأجرين. سوف يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 محل إرشادات التاجير الحالية بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود الإيجار والتفسيرات ذات الصلة عندما تصبح سارية للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. إن تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 للمجموعة سوف يكون 1 يناير 2019.

اخترت المجموعة النهج التجميعي التراكمي في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16: من 7 ج إلى 13 ج. وبناءً على ذلك، لن تقوم المجموعة بإعادة بيان معلومات المقارنة.

بخلاف محاسبة المستأجرين، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 ينقل إلى حد كبير متطلبات المحاسبة للمؤجر في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.

الأثر على محاسبة المستأجر

عقود الإيجار التشغيلية

سوف يغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 طريقة احتساب المجموعة لعقود الإيجار المصنفة سابقاً كعقود إيجار تشغيلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، والتي كانت خارج الميزانية العمومية.

عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، لجميع عقود الإيجار (فيما عدا ما هو مدرج ادناه) سوف تقوم المجموعة بما يلي:

- الاعتراف بحق استخدام الموجودات والمطلوبات المتعلقة بعقد الإيجار في بيان المركز المالي الموحد، والتي تم قياسها مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية؛
- الاعتراف باستهلاك حق استخدام الأصول والفوائد على مطلوبات الإيجار في بيان الربح أو الخسارة؛
- الفصل بين مجموع المبالغ النقدية المدفوعة إلى جزء رئيسي (تم عرضها ضمن الأنشطة التمويلية) والفائدة (تم عرضها ضمن الأنشطة التشغيلية) في بيان التدفقات النقدية الموحدة.

سيتم الاعتراف بحوافز التاجير (على سبيل المثال فترة الإيجار المجاني) كجزء من قياس حق استخدام الموجودات ومطلوبات الإيجار في حين سينتج عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 اعتراف بالحوافز المتعلقة بمطلوبات الإيجار، ويتم إطفؤها كتخفيض لمصاريف الإيجار على أساس القسط الثابت.

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، سيتم اختبار حق استخدام الموجودات لانخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 انخفاض قيمة الموجودات. سيحل هذا محل المتطلبات السابقة للاعتراف بمخصص عقود الإيجار المثقلة بالالتزامات.

بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل (مدة الإيجار 12 شهراً أو أقل) وإيجارات الأصول منخفضة القيمة (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية والأثاث المكتبي)، سوف تختار المجموعة الاعتراف بمصروفات الإيجار على أساس القسط الثابت وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية 16.

كما في 31 ديسمبر 2018، لدى المجموعة التزامات عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء بمبلغ 53.104 ألف درهم إلى نهاية فترة الإيجار.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2 تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

2/2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد (يتبع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار (يتبع)

الأثر على محاسبة المستأجر (يتبع)

عقود الإيجار التشغيلية (يتبع)

يشير التقييم المبدئي إلى أن مبلغ 53.104 ألف درهم من هذه الترتيبات تتعلق بعقود إيجار أخرى غير عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الموجودات ذات القيمة المنخفضة، وبالتالي ستقوم المجموعة بالإعتراف بحق إستخدام الموجودات بمبلغ 49.626 ألف درهم والتزامات الإيجار المقابلة بمبلغ 49.626 ألف درهم فيما يتعلق بجميع هذه الإيجارات. إن التأثير على الربح أو الخسارة للفترة المحاسبية السنوية القادمة هو تخفيض المصاريف العمومية والإدارية بمبلغ 9.841 ألف درهم، وزيادة الاستهلاك بمبلغ 9.486 ألف درهم وزيادة مصاريف الفوائد بمبلغ 1.508 ألف درهم.

بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، يتم عرض جميع مدفوعات عقود الإيجار على عقود الإيجار التشغيلية كجزء من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. سيكون تأثير التغييرات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 هو تخفيض صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية بمبلغ 1.508 ألف درهم وزيادة صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية بنفس المبلغ.

عقود الإيجار التمويلية

تتمثل الفروق الرئيسية بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 فيما يتعلق بالموجودات التي كان محتفظ بها سابقاً بموجب عقد إيجار تمويلي في قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستأجر إلى المؤجر. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أن تعترف المجموعة كجزء من التزاماتها المتعلقة بالإيجار فقط المبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، بدلاً من الحد الأقصى للمبلغ المضمون كما هو مطلوب في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. عند التطبيق الأولي سوف تقوم المجموعة بعرض المعدات المدرجة سابقاً ضمن الممتلكات والآلات والمعدات ضمن بند حق إستخدام الموجودات والتزامات الإيجار، والتي تم عرضها سابقاً ضمن القروض، في بند منفصل للالتزامات الإيجار.

بناءً على تحليل عقود الإيجار التمويلية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 على أساس الحقائق والظروف السائدة في ذلك التاريخ، قام مجلس إدارة المجموعة بتقييم أن تأثير هذا التغيير لن يكون له تأثير على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية

3/1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

3/2 أساس التحضير

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والمحتسبة على أساس القيمة العادلة. إن التكلفة التاريخية بصفة عامة تمثل القيمة العادلة للثمن المحدد المقدمة مقابل تبادل الموجودات. إن أهم السياسات المحاسبية الهامة المتبعة مدرجة أدناه:

لغرض إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، يكون الدرهم الإماراتي (الدرهم) هو العملة الوظيفية وعملة العرض لدى المجموعة.

3/3 أساس التوحيد

إن البيانات المالية الموحدة تتضمن البيانات المالية للشركة والمنشآت (بما في ذلك المنشآت المنظمة) الخاضعة لسيطرة الشركة وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة:

- السلطة على الجهة المستثمر فيها؛
- التعرض للعوائد المتغيرة الناتجة من الشراكة مع الجهة المستثمر فيها أو الحقوق فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

تقوم الشركة بإعادة تقييم فيما إذا كان لديها سيطرة على الجهة المستثمر بها أم لا في حال أشارت الوقائع والظروف إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث المدرجة أعلاه.

عندما يكون لدى الشركة أقل من غالبية حقوق التصويت في الجهة المستثمر بها، فإنها تمتلك السيطرة على الجهة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة المستثمر بها بشكل منفرد. تأخذ الشركة في الاعتبار جميع الوقائع والظروف ذات الصلة لتقييم فيما إذا كانت حقوق تصويت الشركة في الجهة المستثمر بها كافية أم لا لمنحها السيطرة، بما في ذلك:

- حجم امتلاك الشركة لحقوق التصويت بالنظر إلى حجم وتوزيع أسهم أصحاب الأصوات الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تمتلكها الشركة، أو أي من مالكي الأصوات الآخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الشركة تمتلك، أو لا تمتلك، القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يطلب فيه إصدار قرارات، بالإضافة إلى أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة التابعة وينتهي عندما تفقد الشركة السيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه التحديد، يتم إدراج إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد منذ التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تفقد فيه الشركة السيطرة على الشركة التابعة.

إن الربح أو الخسارة وكل بند من الدخل الشامل الآخر يكون عائداً إلى مالكي الشركة وحقوق الملكية غير المسيطرة. إن مجموع الدخل الشامل للشركات التابعة يكون عائداً إلى مالكي الشركة وإلى حقوق الملكية غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك رصيد عجز في حقوق الملكية غير المسيطرة.

عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم إجراء التعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/3 أساس التوحيد (يتبع)

يتم حذف جميع الموجودات والمطلوبات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصاريف والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات ما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند توحيدها.

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية	نسبة المنفعة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
أبوظبي سيستمز إنترجيشن ذ.م.م. («إيه دي إس آي») ⁽¹⁾	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	استيراد وتشغيل الأنظمة الإلكترونية المدمجة وبرامج الكمبيوتر
الخليج للدعم اللوجستي والبحري ذ.م.م. ("جي ال ان اس")	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	تقديم خدمات الدعم البحري
صفوة مارين ذ.م.م.	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	المتاجرة بالسفن والقوارب
إيه دي إس بي انفستمنس ليمتد	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	تملك الاستثمارات
فرونثيرز اندستريال انفستمنس ذ.م.م. ⁽²⁾	99%	99%	الإمارات العربية المتحدة	تطوير وتطبيق نظم التكنولوجيا المتكاملة
شركة هاي سييد كرافت ذ.م.م. ⁽³⁾	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	إصلاح وصيانة الآلات والمعدات البحرية

1. في 14 نوفمبر 2017، إستحوذت الشركة على حصة إضافية بنسبة 43% في إيه دي إس آي.
2. تم تأسيس فرونثيرز في 15 مايو 2014 بحصة امتلاك تمثل 99% من رأس المال مملوكة حالياً من قبل الشركة و الـ 1% المتبقية مملوكة أبوظبي أوتونوموس سيستمز انفستمنس كومباني ذ.م.م.
3. في 25 ديسمبر 2017، إستحوذت الشركة على أسهم شركة هاي سييد كرافت ذ.م.م.

لم تقم المجموعة باستثمار أو الإستحواذ على أسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

3/4 اندماج الأعمال

تتم المحاسبة لعمليات شراء شركات تابعة باستخدام طريقة الشراء. يتم قياس تكلفة اندماج الأعمال بإجمالي القيم العادلة (كما في تاريخ المبادلة) للموجودات المعطاة والمطلوبات المتكبدة أو المتحملة وأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المشتراة، بالإضافة إلى أية تكاليف مباشرة متعلقة باندماج الأعمال. إن الأصول المحددة والمطلوبات المتحملة والالتزامات المحتملة للجهة المشتراة والتي تتوافق مع شروط الاعتراف المنصوص عليها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 اندماج الأعمال يتم الاعتراف بها بقيمتها العادلة بتاريخ الشراء باستثناء الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة كموجودات محتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع وعمليات متوقفة، والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة ناقص تكلفة البيع.

إن الشهرة الناتجة عن الشراء يتم تسجيلها كأصل ويتم قياسها مبدئياً بالتكلفة والتي تمثل زيادة التكلفة لاندماج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة المشتراة والمطلوبات والمطلوبات المحتملة والتي تم تسجيلها.

إن حقوق الملكية غير المسيطرة والتي هي حصة ملكية حالية وتخول مالكيها إلى حصة تناسبية من صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية يمكن قياسها بشكل أولي إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للملكية غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها لصادفي الموجودات المحددة في المنشأة المشتراة.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/4 اندماج الأعمال (يتبع)

عندما يتم دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المجموعة في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ التملك (أي تاريخ حصول المجموعة على السيطرة) ويتم الاعتراف بما ينتج من ربح أو خسارة، إن وجد، في الربح أو الخسارة. إن المبالغ الناشئة عن الملكية في المنشأة المشتراة قبل تاريخ التملك والتي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في حال كانت هذه المعالجة ملائمة فيما لو تم استبعاد تلك الحصة.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لاندماج الأعمال مع نهاية فترة إعداد التقرير التي حدث فيها الاندماج، تسجل المجموعة المبالغ المؤقتة للبنود التي لم تكتمل محاسبتها. ويتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، وذلك لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة بتاريخ التملك، إذا كانت معروفة، والتي يمكن أن تكون قد أثرت على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

3/5 الشهرة

يتم الإقرار بالشهرة الناتجة من اندماج الأعمال كأصل بتاريخ الحصول على السيطرة (تاريخ الاستحواذ). يتم قياس الشهرة كالفائض لإجمالي المبلغ المحول، مبلغ حقوق الملكية غير المسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المستحوذ (إن وجد) في المنشأة على صافي المبالغ بتاريخ الاستحواذ للموجودات المحددة المستحوذ والمطلوبات المتكبدة. في حال أنه، بعد إعادة التقييم، كانت حصة المجموعة في القيمة العادلة لصادفي الموجودات المحددة للمنشأة المستحوذ عليها تتجاوز إجمالي المبلغ المحول، المبلغ لأية حقوق ملكية غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المستحوذ في المنشأة المستحوذ عليها (إن وجد)، يتم الاعتراف بالفائض مباشرة في الربح أو الخسارة كربح من شراء صفقة.

لا يتم إطفاء الشهرة ولكن يتم مراجعتها لانخفاض القيمة سنوياً على الأقل. لغايات تتعلق باختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد في المجموعة (أو مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد) والتي يتوقع أن تستفيد من عملية الإندماج.

يتم إجراء اختبار سنوي لانخفاض القيمة للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها أو على فترات أكثر تقارباً إذا وجد ما يشير إلى انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة، يتم تحميل خسارة الانخفاض أولاً لتخفيض القيمة المدرجة للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الأصول الأخرى للوحدة تناسبياً على أساس القيمة المدرجة لكل أصل في الوحدة. يتم الاعتراف بأية خسارة لانخفاض قيمة الشهرة مباشرة في الربح أو الخسارة. إن خسائر انخفاض القيمة المسجلة للشهرة لا يتم عكسها في فترات لاحقة.

عند إستبعاد الوحدة المنتجة للنقد، يتم إحتساب قيمة الشهرة العائدة لها لتحديد الربح أو الخسارة الناتجة من الإستبعاد.

3/6 استثمار في مشروع مشترك

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك حيث يكون للجهات التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوقاً في صافي موجودات الترتيب المشترك. إن السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقدياً للسيطرة على الترتيب التي تظهر فقط عندما تستلزم القرارات حول الأنشطة ذات العلاقة موافقة إجماعية من الجهات التي تتشارك السيطرة.

إن نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة يتم دمجها في هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية باستثناء عندما يتم تصنيف الاستثمار كاحتفظ به للبيع، وفي هذه الحالة، يتم احتسابه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في مشروع مشترك مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقاً للاعتراف بالتغيرات بعد الاستحواذ في حصة المجموعة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للمشروع المشترك.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)**3/6 استثمار في مشروع مشترك (يتبع)**

إن الزيادة في خسائر المشروع المشترك عن حصة المجموعة في ذلك المشروع المشترك (التي تتضمن أية حصص طويلة الأجل، التي وفقاً لطبيعتها، تشكل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في شركة زميلة أو مشروع مشترك) يتم الاعتراف بها فقط إلى الحد الذي يكون فيه على المجموعة التزامات قانونية أو استدلالية أو قامت بإجراء دفعات بالنيابة عن المشروع المشترك.

عندما تقوم إحدى منشآت المجموعة بإجراء معاملات مع مشروع مشترك للمجموعة، يتم حذف الأرباح والخسائر ضمن نطاق حصة المجموعة في المشروع المشترك.

3/7 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد في بيان الربح أو الخسارة الموحد بالقيمة العادلة للبدل المقبوض أو المستحق كما يلي:

عقود المقاولات (مطبقة قبل 1 يناير 2018)

عندما يكون من الممكن تقدير نتيجة عقود المقاولات بشكل موثوق، يتم الاعتراف بالإيرادات والتكاليف بالإستناد إلى درجة إتمام العقد في نهاية فترة التقرير، بناءً على طريقة المسح، باستثناء عندما لا يعكس ذلك مرحلة الإتمام. يتم إدراج التغييرات في أعمال العقد والمطالبات ودفعات الحوافز إلى الحد الذي يمكن فيه قياس المبلغ بشكل موثوق ويكون استلامه مرجحاً.

إن التغييرات في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الإيرادات والمصاريف يتم الاعتراف بها في ربح أو خسارة الفترة التي حصل خلالها التغيير.

عندما لا يكون من الممكن تقدير نتيجة عقود المقاولات بشكل موثوق يتم الاعتراف بإيرادات العقود إلى حد التكاليف المتكبدة والتي من المحتمل استردادها. يتم الاعتراف بتكاليف العقود كمصاريف في الفترة التي تم فيها تكبد تلك المصاريف.

عندما يكون من المحتمل أن يزيد مجموع تكاليف العقد عن مجموع إيرادات العقد، يتم الاعتراف بالخسارة المتوقعة كمصاريف مباشرة.

تشمل تكاليف المقاولات جميع التكاليف المباشرة من عمالة و مواد وتكاليف مقاولين من الباطن والتكاليف المباشرة الأخرى.

عندما تزيد تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه زائداً الأرباح المعترف بها ناقصاً الخسائر المعترف بها عن الفواتير المرحلية الصادرة، يتم إظهار الفائض كمبالغ مستحقة من العملاء عن أعمال مقاولات. فيما يتعلق بالمقاولات حيث تزيد الفواتير المرحلية الصادرة عن تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه زائداً الأرباح المعترف بها ناقصاً الخسائر المعترف بها، يتم إظهار الفائض كمبالغ مستحقة للعملاء عن أعمال مقاولات. إن المبالغ المستلمة قبل تنفيذ الأعمال يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد، كالتزام، كدفعات مقدمة مستلمة. إن المبالغ التي تم إصدار فواتير بها لقاء العمل المنجز ولكن لم يقوم العميل بدفعها حتى الآن يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد ضمن ذمم مدينة تجارية وأخرى.

إصلاحات وخدمات

يتم الاعتراف بالإيراد من عقود تصليح السفن والمراكب بسعر ثابت بناءً على نسبة الإنجاز على أساس إجمالي التكاليف المتكبدة حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدر.

يتم الاعتراف بالإيراد من العقود على أساس التكلفة زائداً هامش والمتعلقة بتصليح السفن والمراكب التجارية والعسكرية من خلال تطبيق الهامش المسموح به للعقود ذات العلاقة للتكلفة المتكبدة حتى تاريخه.

دخل الفوائد

يستحق دخل الفوائد على أساس زمني بالرجوع إلى المبلغ الأساسي القائم وسعر الفائدة الفعلي المتعلق بها.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/7 الاعتراف بالإيرادات (يتبع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من عقود مع العملاء (مطبقة بعد 1 يناير 2018)

إعتباراً من 1 يناير 2018، قامت المجموعة للمرة الأولى بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من عقود مع العملاء.

في مايو 2014، تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 الذي أصدر نموذج شامل واحد للمنشآت لاستخدامه في المحاسبة للإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. سيحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 محل الإرشاد الحالي للإعتراف بالإيرادات المتضمن في المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 الإيرادات؛ والمعيار المحاسبي الدولي رقم 11 عقود المقاولات والتفسيرات ذات الصلة عندما تصبح سارية المفعول.

إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من عقود مع العملاء هو أنه على المجموعة الاعتراف بالإيرادات لتصف تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العملاء بمبلغ يعكس البديل المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهاج من خمس خطوات للإعتراف بالإيرادات:

- تحديد العقد (العقود) مع العميل: يحدد العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد المعايير لكل من تلك الحقوق والتزامات.
- تحديد أداء الإلتزام في العقد: أداء الإلتزام في العقد هو وعد بنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.
- تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ البديل الذي تتوقع المجموعة الحصول عليه في مقابل تحويل السلع والخدمات الموعودة إلى عميل، باستثناء المبالغ التي تم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة.
- توزيع سعر المعاملة على أداء الإلتزامات في العقد: بالنسبة للعقد الذي له أكثر من أداء إلتزام، ستقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة إلى كل أداء إلتزام بمبلغ يوصف البديل الذي تتوقع المجموعة بأنه يحق لها في مقابل الوفاء بكل أداء إلتزام.
- الإعتراف بالإيرادات عندما (أو كما) تلبى المنشأة أداء الإلتزام

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من عقود مع العملاء، سوف تقوم المجموعة بالإعتراف بالإيرادات عندما يتم (أو كما) يتم تلبية أداء الإلتزام، أي عندما يتم تحويل «السيطرة» على السلع أو الخدمات التي تتضمن أداء إلتزام محدد إلى العميل.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/7 الاعتراف بالإيرادات (يتبع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من عقود مع العملاء (مطبقة بعد 1 يناير 2018)

عقود الإنشاءات

قامت الإدارة بتقييم عقود الإنشاءات وأخذت بالإعتبار إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 حول مكونات العقد، التعديلات على العقود الناتجة عن أوامر التغيير والبدل المتغير، وتقييم ما إذا كان هناك عنصر تمويل جوهري في العقود، مع الأخذ بعين الإعتبار بصورة خاصة سبب الفرق في التوقيت بين نقل السيطرة على السلع والخدمات إلى العميل وتوقيت التسديدات ذات الصلة.

لدى المجموعة بشكل رئيسي نوعين من عقود البناء: (1) بناء السفن البحرية و (2) بناء القوارب الصغيرة.

قامت الإدارة بتقييم أن الإيرادات من عقود بناء السفن البحرية ينبغي الإعتراف بها على مدى الوقت بناءً على المعايير التي لا يقوم أداء المجموعة بإنشاء أصل مع استخدام بديل للمجموعة وللمجموعة حق قابل للتنفيذ في تسديدات أداء الإلتزامات المكتملة حتى تاريخه. يحق للمجموعة إصدار فواتير إلى العملاء عن عقود الإنشاء على أساس تحقيق سلسلة من المراحل ذات الصلة بالأداء. عندما يتم الوصول إلى حدث رئيسي معين، يتم إرسال بيان إلى العميل عن العمل ذي الصلة وفاتورة الدفع ذات الصلة. سوف تعترف المجموعة بـ «أصل عقد» لأي عمل تم تنفيذه.

قررت المجموعة اختيار طريقة الدخل المستخدمة لقياس التقدم الكامل المناسب لأداء الإلتزام هذه بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من عقود مع العملاء. يتم تحديد التقدم المناسب الكامل لأداء الإلتزام على أساس نسبة تكاليف العقد المتكبدة عن العمل المنجز حتى نهاية فترة التقرير إلى إجمالي تكاليف العقد المقدرة. تساوي تكاليف العقد المعترف بها في نهاية فترة التقرير التكاليف الفعلية المتكبدة حتى تاريخه مع الإيرادات المقابلة والهامش المعترف به بالتناسب مع الأعمال المنجزة.

بالنسبة لبعض عقود بناء القوارب الصغيرة، عندما لا يكون لدى المجموعة حق قابل للتنفيذ في استلام الدفعة عن العمل المنجز خلال إنجاز البناء، يتم الإعتراف بالإيرادات عندما يتم تحويل السيطرة على البضاعة إلى العميل، حيث أنها نقطة وقت التسليم.

يتم إحساب تعديلات العقد كعقد منفصل عندما يزيد نطاق العقد بسبب الإضافات للسلع أو الخدمات الموعودة التي تكون متميزة ويزداد سعر العقد بمبلغ من البديل يعكس عملية البيع المنفصلة للمجموعة للسلع أو الخدمات الموعودة وأي تعديلات مناسبة لذلك السعر لتعكس ظروف العقد المحدد.

تمثل مطلوبات العقود إلتزام بتحويل سلع أو خدمات إلى عميل مقابل بدل مستلم من العميل. تمثل موجودات العقود الحق في البديل مقابل السلع أو الخدمات التي تم تحويلها إلى العميل.

يتم الإعتراف بالأصل بالنسبة للتكاليف المتكبدة للوفاء بالعقد فقط إذا كانت تلك التكاليف مرتبطة مباشرة بالعقد، أو التكاليف المنتجة أو تعزز موارد المجموعة التي سيتم استخدامها في الوفاء بأداء الإلتزام في المستقبل ومن المتوقع استردادها. يتم إعادة تصنيف أي مبلغ تم الإعتراف به سابقاً كأصل عقود إلى الذمم المدينة التجارية في المرحلة التي يتم فيها إصدار فاتورة إلى العميل. قامت المجموعة بتقييم أصول العقود لتحديد انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/7 الاعتراف بالإيرادات (يتبع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من عقود مع العملاء (مطبقة بعد 1 يناير 2018)

الخدمات

يتم اعتبار الإيرادات من الخدمات كتميزة على أساس ما يلي:

- يستفيد العملاء من الخدمة بمفردها أو موارد أخرى تكون متاحة للعميل؛
- وعد المجموعة لتحويل الخدمات إلى العميل بشكل منفصل محدد.

قامت الإدارة بتقييم أن الإيرادات من هذه العقود المتعلقة بالخدمات ينبغي الاعتراف بها مع مرور الوقت حيث أن العميل يستلم ويستهلك الفوائد المقدمة من قبل المجموعة مع مرور الوقت عندما تقوم المجموعة بأدائه. أخذت المجموعة بالإعتبار أن أفضل قياس لإنجاز أداء الإلتزام مع مرور الوقت هو طريقة قائمة على التكلفة، ويتم الاعتراف بالإيرادات على هذا الأساس. في حالة الجهود أو المدخلات المتغيرة، يتم قياس أداء الإلتزام بالتكلفة بالإضافة إلى هامش.

3/8 التأجير

يتم تصنيف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تتحول بموجب شروط عقود الإيجار مخاطر ومنافع التملك إلى المستأجر بشكل جوهري. أما أنواع عقود الإيجار الأخرى فيتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية.

المجموعة كمؤجر

يتم الاعتراف بالموجودات المحتفظ بها بموجب عقود الإيجار التمويلي مبدئياً كأصول للمجموعة بالقيمة العادلة بتاريخ بداية عقد الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار. يتم إدراج الإلتزام المتعلق بالمؤجر في بيان المركز المالي الموحد كإلتزام إيجار تمويل.

يتم توزيع مدفوعات الإيجار ما بين التكاليف المالية وتنزيل للمبالغ المستحقة بموجب عقد الإيجار التمويلي بهدف تحقيق سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الإلتزام. يتم تحميل التكاليف المالية مباشرة إلى الربح أو الخسارة إلا إذا كانت متعلقة بصورة مباشرة بموجودات مؤهلة وفي هذه الحالة يتم رسملتها بموجب السياسة العامة للمجموعة لتكلفة الاقتراض (المبينة في إيضاح 3/10 أدناه).

يتم الاعتراف بدفعات الإيجارات التشغيلية كمصرف وفقاً لقاعدة القسط الثابت بناءً على فترة التأجير المتعلقة بها، إلا عندما يكون هناك أساس منهجي أكثر نموذجية للمخطط الزمني الذي يتم فيه استنفاد المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. تدرج الإيجارات المحتملة الناشئة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية كمصرف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

في حال تم استلام حوافز الإيجار للدخول في الإيجارات التشغيلية يتم إدراج هذه الحوافز كمطلوبات. يتم الاعتراف بإجمالي منافع الحوافز كتخفيض لتكلفة التأجير وفقاً لقاعدة القسط الثابت بناءً على فترة التأجير إلا عندما يكون هناك أساس منهجي أكثر نموذجية للمخطط الزمني الذي يتم فيه استنفاد المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر.

3/9 عملات أجنبية

لغرض البيانات المالية الموحدة فإنه تم اعتبار الدرهم الإماراتي العملة المستخدمة في عمليات الشركة وعملة عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تسجل المعاملات بعملات بخلاف الدرهم الإماراتي (عملات أجنبية) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. وفي نهاية كل فترة تقرير يتم إعادة تحويل البنود النقدية الناشئة بعملات أجنبية بأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. إن البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والناشئة بعملات أجنبية يتم إعادة تحويلها بالأسعار السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يتم تحويلها.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)**3/9 عملات أجنبية (يتبع)**

يتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة وقت حدوثها باستثناء ما يتعلق بفروقات الصرف على البنود النقدية المستلمة من أو المستحقة إلى عملية أجنبية والتي لم يتم التخطيط لأية تسوية بخصوصها أو أنها محتملة الحدوث، والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية والتي يتم الاعتراف بها في احتياطي تحويل العملة الأجنبية والاعتراف بها في الربح أو الخسارة عند استبعاد صافي الاستثمار.

لأغراض تتعلق بعرض البيانات المالية الموحدة، يتم عرض موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية للمجموعة بالدرهم الإماراتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية فترة التقرير. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصاريف وفقاً لمعدل أسعار الصرف للفترة، إلا إذا حدث تقلب بشكل ملموس في أسعار الصرف خلال الفترة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف بتواريخ المعاملات. إن فروقات الصرف الناتجة، إن وجدت، يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخر وتراكمها في حقوق الملكية (العائدة إلى حقوق الملكية غير المسيطرة بالشكل الملائم).

عند استبعاد عملية أجنبية (بمعنى، استبعاد حصة المجموعة بالكامل في عملية أجنبية، أو يتضمن الاستبعاد خسارة للسيطرة على شركة تابعة تتضمن عملية أجنبية، خسارة للسيطرة المشتركة على منشأة خاضعة للسيطرة المشتركة التي تتضمن عملية أجنبية، أو خسارة للتأثير الجوهري على شركة زميلة تتضمن عملية أجنبية)، فإن جميع فروقات الصرف المتراكمة المتعلقة بتلك العملية العائدة إلى المجموعة يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة. إن أية فروقات صرف تكون عائدة فيما سبق إلى حقوق الملكية غير المسيطرة يتم إلغاء الاعتراف بها، ولكن لا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة.

3/10 تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى شراء أو إنشاء أو إنتاج أصول مؤهلة، وهي الأصول التي تتطلب حتماً فترة جوهريّة من الوقت لتكون جاهزة للاستعمال المقرر أو بيعها، يتم إضافتها إلى تكاليف هذه الأصول إلى أن تصبح هذه الأصول جاهزة بصورة جوهريّة للاستعمال المقرر أو بيعها.

يتم خصم إيراد الاستثمار المتحقق من الاستثمار المؤقت لمبلغ الاقتراض الخاص إلى حين إنفاقه على الأصول المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

يتم الاعتراف بجميع تكاليف الاقتراض الأخرى في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

3/11 ممتلكات وآلات ومعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. تشمل التكلفة التاريخية على المصاريف المنسوبة بشكل مباشر إلى امتلاك الأصل.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل حسبما يكون ملائماً فقط عندما يكون من المحتمل أن ينتج للمجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند المعني ويكون بالإمكان قياس التكلفة بشكل موثوق. يتم إدراج كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/11 ممتلكات وآلات ومعدات (يتبع)

يتم احتساب الاستهلاك لتنزيل تكلفة الأصول إلى قيمهم المتبقية وفقاً لقاعدة القسط الثابت وعلى أساس العمر الإنتاجي للموجودات الموضحة كما يلي:

تم تطبيقها حتى 30 سبتمبر 2018	تم تطبيقها من 1 أكتوبر 2018	
4 - 40 سنة	-	مباني وهياكل
-	30-40 سنة	- أسمنت
-	20-30 سنة	- حديد
-	10 سنوات	- الهياكل الجاهزة والأخرى
-	5 سنوات	- الهياكل الصغيرة الأخرى
3 - 30 سنة	5-25 سنة	معدات إنتاج وأخرى
4 سنوات	4 سنوات	سيارات
3 سنوات	3 سنوات	أثاث وتجهيزات
3 سنوات	3 سنوات	معدات مكتبية
4-2 سنوات	4-2 سنوات	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والأجهزة

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية التقديرية والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في نهاية كل سنة، ويتم احتساب أثر أي تغيير في القيم المقدر على أساس مستقبلي.

خلال سنة 2018، قامت الإدارة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والآلات والمعدات مما أدى إلى زيادة في الاستهلاك المحمل بمبلغ 6.146 ألف درهم. نتيجة للتغير في العمر الإنتاجي، سيكون المحمل على الاستهلاك لفترة التقارير السنوي القادم أعلى بمبلغ 4.535 ألف درهم.

يتم خفض القيمة المدرجة للأصل مباشرة إلى القيمة الممكن استردادها إذا كانت القيمة المدرجة للأصل أكبر من قيمته الممكن استردادها.

إن الربح أو الخسارة الناتجة من استبعاد أو تقاعد أحد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها كالفرق بين عوائد البيع والقيمة المدرجة للأصل ويتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

3/12 أعمال رأسمالية قيد الإنجاز

إن العقارات أو الموجودات قيد الإنشاء لأغراض الإنتاج والتوريد والإدارة أو لأغراض إدارية أو لأغراض لم يتم تحديدها بعد، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً أية خسائر انخفاض مدرجة. تشمل التكلفة على جميع التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقار بما في ذلك تكاليف الموظفين ذات العلاقة. عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى البند الملائم ضمن ممتلكات وآلات ومعدات ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)**3/13 موجودات غير ملموسة**

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة المشتراة بشكل منفصل بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، إن وجد. ويتم تحميل الإطفاء وفقاً لقاعدة القسط الثابت على أساس الأعمار التقديرية. يتم مراجعة الأعمار التقديرية بنهاية كل فترة تقرير سنوية ويتم إدراج أية تغييرات في التقديرات بأثر مستقبلي.

برامج الكمبيوتر

يتم رسملة التراخيص الخاصة ببرامج الكمبيوتر المقتناة على أساس التكاليف المتكبدة لاقتناء برامج الكمبيوتر المحددة ووضعها موضع الاستخدام. يتم إطفاء هذه التكاليف على مدى أعمارها الإنتاجية التقديرية بطريقة القسط الثابت والتي تمتد عادةً على فترة أربع إلى خمس سنوات.

3/14 المخزون

يشتمل المخزون على مخزون عام، عقارات وغيرها من المخزون التشغيلي. يتم إدراج المخزون بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم احتساب التكلفة بطريقة معدل التكلفة المرجح، وتشتمل على تكاليف الإنشاء/التملك وغيرها من التكاليف المتكبدة لجعل المخزون في مكانه وحالته الحالية. يمثل صافي القيمة القابلة للتحقق سعر البيع المقدر ناقصاً كافة التكاليف المقدرة للبيع والتسويق التي سيتم تكبدها.

3/15 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة باستثناء الشهرة

تعمل المجموعة في نهاية فترة كل تقرير على مراجعة القيم المدرجة لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل محدد، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه. عندما يكون من الممكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة، يتم توزيع الأصول المشتركة إلى وحدات منتجة للنقد فردية، أو يتم توزيعها إلى أصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر الخاصة بالأصل.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض مباشرة في الربح أو الخسارة، إلا إذا كان الأصل مدرج بمبلغ إعادة تقييمه، فيتم عندها تسجيل خسائر الانخفاض كإعادة التقييم.

في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة، تتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل استرجاع خسائر انخفاض القيمة مباشرة في الربح أو الخسارة إلا إذا كان الأصل قد تم إدراجه بمبلغ إعادة التقييم وفي هذه الحالة يتم تسجيل استرجاع خسائر انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/16 المخصصات

يتم تكوين المخصصات عندما يكون على المجموعة التزام قانوني أو متوقع ناشئ عن أحداث سابقة من المحتمل أن تدفقاً للموارد سيكون مطلوباً لتسديد الالتزام ويمكن تقدير تكلفتها بشكل موثوق.

يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للنفقات المتوقعة تسديدها لتسوية الالتزام في نهاية كل فترة تقرير باستخدام معدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر الخاصة بالالتزام.

عندما يكون من المتوقع استرداد من طرف ثالث بعض أو جميع المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات، يتم إدراج الذمة المدينة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم استلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس قيمة الذمة المدينة بشكل موثوق.

عقود مثقلة بالالتزامات

إن الالتزامات الحالية القائمة بموجب عقود مثقلة بالالتزامات يتم إدراجها وقياسها كمخصصات. يعتبر العقد المثقل بالالتزامات موجوداً حيثما وجد لدى المجموعة عقد تتخطى فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات التعاقدية المنافع الاقتصادية المتوقعة تحقيقها بموجب ذلك العقد.

3/17 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم عمل مخصص للالتزامات المقدّرة لاستحقاقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر السفر بناءً على الخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى نهاية السنة.

يتم أيضاً عمل مخصص بكافة مبالغ مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى نهاية السنة. يتم إدراج الاستحقاق المتعلق بالإجازة السنوية وتذاكر السفر تحت بند مطلوبات متداولة، بينما يتم إدراج المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة تحت بند مطلوبات غير متداولة.

أما بخصوص الموظّفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم الشركة بدفع المساهمات المطلوبة للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون الاتحادي رقم (2) لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في عام 2000 المتعلق بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية. يتم تحميل هذه المساهمات في الربح أو الخسارة خلال فترة الخدمة للموظفين.

3/18 الموجودات المالية

تصنيف الموجودات المالية (مطبقة قبل 1 يناير 2018)

تصنّف الموجودات المالية إلى «قروض ومدينين» وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد التصنيف على طبيعة والهدف من الموجودات المالية ويتم تحديد التصنيف عند الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية. يشتمل قروض ومدينين على النقد والأرصدة البنكية، ودائع لأجل ودمم مدينة تجارية وأخرى.

النقد ومرادفات النقد

يتكون النقد ومرادفات النقد من النقد في الصندوق والأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك بتاريخ إستحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

قروض ومدينين

القروض والدمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة ولا يتم تداولها في سوق نشطة أو محددة. يتم قياس القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي انخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بدخل الفوائد باستخدام سعر الفائدة الفعلي باستثناء الأرصدة المدينة قصيرة الأجل حيث يكون الاعتراف بالفائدة غير مادي.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/18 الموجودات المالية (يتبع)

تصنيف الموجودات المالية (مطبقة قبل 1 يناير 2018) (يتبع)

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يمكن تصنيف الأصل المالي بإستثناء الاصل المالي المحتفظ به للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإيعتراف المبدئي في حال:

- كان هذا التصنيف يحدف أو يقوم بشكل اساسي بتخفيض التناقض في القياس أو الإيعتراف الذي قد ينتج بخلاف ذلك؛ أو
- كان الاصل المالي يشكل جزءاً من مجموعة موجودات أو مطلوبات مالية أو كلاهما ويتم إدارته وتقييم أدائه على أساس التكلفة التاريخية وفقاً لإدارة المخاطر أو استراتيجية الإستثمار الموثقة لدى الشركة وتقديم المعلومات حول التجميع داخلياً على ذلك الأساس؛ أو
- كان الاصل يشكل جزءاً من أحد العقود التي تتضمن واحد أو أكثر من المشتقات المتداخلة وفي حال أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 يسمح بتصنيف كامل العقد المشترك (الأصل أو الإلتزام) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إظهار الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع الإيعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة القياس في الأرباح أو الخسائر. يشكل صافي الربح أو الخسارة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر أية أنصبة أرباح أو فوائد محصلة على الأصل المالي ويتم إضافتها ضمن بند «الأرباح والخسائر الأخرى».

تصنيف الموجودات المالية (مطبقة بعد 1 يناير 2018)

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة:

- الأصل المالي المحتفظ به ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً من خلال الدخل الشامل الآخر:

- يتم الإحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

بشكل افتراضي، يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار/ تحديد بدون رجوع عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدة:

- يمكن للمجموعة القيام باختيار بشكل نهائي بإدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار في حقوق الملكية ، في الدخل الشامل الآخر إذا تم تحقيق بعض الشروط؛ و
- يمكن للمجموعة تحديد بشكل نهائي أداة الدين التي تستوفي التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو خفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/18 الموجودات المالية (يتبع)

تصنيف الموجودات المالية (مطبقة بعد 1 يناير 2018) (يتبع)

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية التي لا تستوفي متطلبات قياس التكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلا إذا قامت المجموعة بتحديد الإستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة أو البديل الطارئ الناتج من إدماج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تحديد أدوات الدين التي تستوفي إما معايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (ما يسمى «عدم تطابق المحاسبة») الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عنها على أسس مختلفة. لم تحدد المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في نهاية كل فترة تقرير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط معترف بها. تتضمن الخسارة أي توزيعات أرباح أو فوائد مكتسبة على الأصل المالي ويتم إدراجه في بند «المكاسب والخسائر الأخرى».

إنخفاض قيمة الموجودات المالية (مطبقة قبل 1 يناير 2018)

في نهاية كل فترة تقرير، يتم مراجعة الموجودات المالية لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى انخفاض في قيمتها. تعتبر الموجودات المالية منخفضة عندما يتوفر دليل موضوعي، يستند إلى حدث أو عدة أحداث حصلت بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي، بأن التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للإستثمار قد تأثرت.

إن الدليل الموضوعي لانخفاض القيمة يمكن أن يشتمل على ما يلي:

- صعوبات مالية هامة يواجهها المصدر أو الطرف المقابل؛ أو
- تخلف أو تأخر في سداد الفائدة أو الدفعات الأساسية؛ أو
- من المحتمل أن المقترض سوف يواجه إفلاساً أو إعادة هيكلة مالية.

أما بالنسبة لفئات معينة من الموجودات المالية مثل الذمم المدينة التجارية والموجودات المقيمة فردياً على أنها غير منخفضة القيمة، فيتم تقييمها لانخفاض القيمة على أساس جماعي. إن الدليل الموضوعي لانخفاض بقيمة محفظة الذمم المدينة قد يشمل الخبرة السابقة للمجموعة فيما يخص تحصيل الدفعات، والزيادة في عدد الدفعات المتأخرة في المحفظة والتي تتعدى معدل فترة الاستدانة، كما قد يشمل التغيرات الملحوظة في الأوضاع الاقتصادية الوطنية أو المحلية المترابطة مع تعثر الذمم المدينة.

يتم إعداد مخصص لانخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية عند وجود دليل موضوعي بأن المجموعة لن تكون قادرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة وفقاً لشروط الذمم المدينة الأصلية. يكون مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة المدرجة للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره المخصومة على معدل الفائدة الفعلي. يتم تحديد المخصص بالرجوع إلى الخبرة السابقة لإمكانية تحصيل الذمم المدينة في كل سوق تعمل فيه المجموعة.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)**3/18 الموجودات المالية (يتبع)****إنخفاض قيمة الموجودات المالية (مطبقة قبل 1 يناير 2018) (يتبع)**

يتم إدراج الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، ويكون مبلغ خسارة انخفاض القيمة المعترف به هو الفرق بين قيمة الأصل المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة والمخصومة بموجب سعر الفائدة الفعلي الأساسي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل المالي بمبلغ خسارة الانخفاض بالقيمة مباشرةً، وذلك لكافة الأصول المالية باستثناء الذمم المدينة التجارية، حيث يتم تخفيض القيمة المدرجة من خلال استعمال حساب مخصص. عندما تعتبر إحدى الذمم المدينة التجارية غير قابلة للتحصيل يتم عندها إعدام مبلغ الذمة في حساب المخصص. إن التحصيلات اللاحقة للمبالغ المحذوفة مسبقاً يتم إضافتها مقابل حساب المخصص. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة المدرجة لحساب المخصص في الربح أو الخسارة.

في حال تدنى مبلغ خسارة الانخفاض بالقيمة في فترة لاحقة، وكان بالإمكان ربط التدني بشكل موضوعي بحدث تم بعد الاعتراف بالانخفاض بالقيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض المعترف بها سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر على ألا تتجاوز القيمة المدرجة للاستثمار بتاريخ عكس الانخفاض بالقيمة المبلغ الذي كانت ستؤول إليه التكلفة المطفأة فيما لو لم يتم الاعتراف بالانخفاض بالقيمة.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية (مطبقة بعد 1 يناير 2018)

تقوم المجموعة بالإعتراف بمخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات في أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ذمم التأجير المدينة، الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود بالإضافة إلى ضمانات العقود المالية. ويتم تحديث قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل تاريخ تقرير بحيث يعكس التغيرات في الملاءة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي للأداة المالية ذات الصلة.

تقوم المجموعة باستمرار بالإعتراف بالخسائر الائتمانية على مدى العمر الزمني للذمم المدينة التجارية وذمم التأجير المدينة وموجودات العقود. ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتلك الموجودات المالية باستخدام مصفوفة للمخصص تستند إلى خبرة المجموعة السابقة في الخسارة الائتمانية ويتم تعديلها بما يتوافق مع العوامل المتعلقة بالمدينين والأوضاع الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الأوضاع الحالية والمستقبلية في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للأموال حسب الاقتضاء.

فيما يتعلق بجميع الموجودات المالية الأخرى، تقوم المجموعة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني إذا طرأت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. ومع ذلك، إن لم يكن هناك تغيرات جوهرية على مخاطر الائتمان للأداة المالية منذ الاعتراف المبدئي، فتقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بقيمة تعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً.

تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنشأ من جميع حالات التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وفي المقابل، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً ذلك الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الذي يتوقع أن ينشأ من حالات التعثر في سداد الأداة المالية المحتمل حدوثها خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

يعتبر قياس خسائر الائتمان المتوقعة دليل على احتمال التخلف عن السداد، أو الخسارة بافتراض التعثر (بمعنى حجم الخسارة إذا كان هناك تخلف عن السداد) والتعرضات عند التخلف. يستند تقييم احتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التعثر على البيانات التاريخية التي تم تعديلها من خلال معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه. بالنسبة للتعرض عند التعثر، للأصول المالية، فإن ذلك يمثل إجمالي القيمة المدرجة للموجودات بتاريخ التقرير؛ بالنسبة لعقود الضمان المالي، يشمل التعرض المبلغ المسحوب في تاريخ التقرير المالي، بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية يتوقع سحبها في المستقبل حسب التاريخ الافتراضي المحدد بناءً على الاتجاه التاريخي، فهم المجموعة للإحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة المدينين، وغيرها من المعلومات المستقبلية ذات الصلة.

بالنسبة للموجودات المالية، يتم تقدير خسارة الائتمان المتوقعة كالفارق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها، مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/18 الموجودات المالية (يتبع)

إنخفاض قيمة الموجودات المالية (تم تطبيقها بعد 1 يناير 2018) (يتبع)

تعريف التخلف عن السداد

تعتبر المجموعة ما يلي بمثابة حدث للتخلف عن السداد لأهداف إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الذمم المدينة التي تستوفي أحد المعايير التالية لا يمكن استردادها عمومًا.

- عندما يكون هناك إخلال للعهد المالية من قبل الطرف المقابل؛ أو
- عندما تشير المعلومات التي يتم تطويرها داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتسديد مديونيته، بما في ذلك المجموعة، بالكامل.

بغض النظر عن التحليل السابق، تعتبر المجموعة أن التخلف عن السداد قد حدث عندما تجاوز الأصل المالي أكثر من 30 يومًا ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن المعيار الافتراضي الأكثر تخلف عن السداد هو أكثر ملاءمة.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب الأصل المالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا يوجد هناك احتمال واقعي للإسترداد، على سبيل المثال، عندما يكون المدين قد تم وضعه تحت التصفية أو دخل في إجراءات حالة الإفلاس. قد تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة الإنفاذ بموجب إجراءات الاسترداد الخاصة بالمجموعة، مع الأخذ بالإعتبار المشورة القانونية أيهما أنسب. يتم الإعتراف بأي مبالغ مستردة في الربح أو الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي فقط عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول المجموعة الأصل المالي، وبشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على المجموعة دفعها. أما في حالة احتفاظ المجموعة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول، فإن المجموعة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي وبالاعتراف بالإقتراض المضمون للتخصيلات المستلمة.

3/19 المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بما يتماشى مع جوهر الترتيب التعاقدية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يبرهن على حصة متبقية في موجودات منشأة بعد طرح كافة مطلوباتها. يتم تسجيل أدوات الملكية الصادرة من قبل المجموعة بالمبالغ المستلمة بعد تنزيل مصاريف الإصدار المباشرة.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)**3/19 المطالبات المالية وأدوات حقوق الملكية (يتبع)****مطالبات مالية**

يتم تصنيف المطالبات المالية كمطالبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة أو «مطالبات مالية أخرى».

يتم تصنيف المشتقات غير المصنفة والمؤهلة كأدوات تحوط كمطالبات مالية ويتم الاحتفاظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن المشتقات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام العقد المشتق ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مع الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة في الربح أو الخسارة مباشرة.

يتم تصنيف الذمم الدائنة التجارية والأخرى، والقروض البنكية ومطالبات أخرى «كمطالبات مالية أخرى». يتم قياس المطالبات المالية الأخرى، بما في ذلك القروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد تنزيل تكاليف المعاملة. يتم قياس المطالبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، مع الاعتراف بمصروف الفائدة على أساس العائد الفعلي، باستثناء ما يتعلق بالذمم الدائنة قصيرة الأجل أو عندما يكون الاعتراف بالفائدة غير جوهري.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للمطالبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدى الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضع تماماً الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للالتزام المالي أو فترة أقصر، إذا كان ذلك مناسباً.

إلغاء الاعتراف بالمطالبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطالبات المالية عندما وفقط عندما يتم استيفاء الالتزام التعاقدية للمجموعة أو إلغاءه أو انتهاء مدته.

3/20 أدوات مالية مشتقة

تقوم المجموعة بالدخول في عقود صرف عملات أجنبية آجلة وذلك لإدارة تعرضها لمخاطر سعر الفائدة.

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ العقد ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم إدراج جميع المشتقات بالقيمة العادلة كموجودات عندما تكون القيم العادلة موجبة، وكمطالبات عندما تكون القيم العادلة سالبة. يتم إدراج المشتقات كأصل غير متداول أو إلتزام غير متداول إذا في حال كان الإستحقاق المتبقي للأداة أكثر من 12 شهر وعندما لا يكون من المتوقع بأن يتم تحقيق أو تسديد الأداة المالية المشتقة خلال 12 شهر. يتم عرض المشتقات الأخرى كموجودات متداولة أو كمطالبات متداولة.

يتم تقدير القيم العادلة للمشتقات بواسطة مقيمين مستقلين بالرجوع إلى أسعار سوقية مدرجة، ونماذج تدفقات نقدية مخصومة، ونماذج تسعير معترف بها حسبما يكون ملائماً.

يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط في الربح أو الخسارة عند حدوثها. يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط كمشتقات محتفظ بها للتداول.

محاسبة التحوط

من أجل التأهل لمحاسبة التحوط، يجب أن يكون من المتوقع أن التحوط فعال للغاية، أي أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط يجب أن توازن بشكل فعال التغيرات المقابلة في البند المتحوط له وأن يكون من الممكن قياس الفعالية بشكل موثوق. عند بدء علاقة التحوط، تقوم المنشأة بتوثيق أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة بما في ذلك تحديد أداة التحوط، والبند المتحوط له ذو العلاقة، وطبيعة المخاطرة المتحوط لها، وكيفية قيام المجموعة بتقييم فعالية علاقة التحوط. ولاحقاً، يجب تقييم التحوط وتحديد ما إذا كان يشكل تحوط فعال على نحو مستمر.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

3/20 أدوات مالية مشتقة (يتبع)

التحوط للتدفقات النقدية

إن الجزء الفعّال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمؤهلة كتحوط للتدفقات النقدية يتم إدراجه في الدخل الشامل الآخر. إن الربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعّال يتم الاعتراف به مباشرة في الربح أو الخسارة.

يتم إعادة ترحيل المبالغ التي سبق إدراجها في الدخل الشامل الآخر وتراكت في احتياطي التحوط في حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة في الفترات التي يتم فيها الاعتراف بالبند المتحوط له في الربح أو الخسارة، وفي نفس البند في الربح أو الخسارة الذي تم فيه الاعتراف بالبند المتحوط له. ومع ذلك، عندما ينتج عن المعاملة المتوقعة المتحوط لها إعترااف بأصول غير مالية أو بمطلوبات غير مالية، يتم تحويل المكاسب والخسائر التي تراكت في حقوق الملكية سابقاً وإدراجها في القياس المبدئي لتكلفة الأصل أو الإلتزام.

يتم التوقف عن استخدام محاسبة التحوط عند إبطال علاقة التحوط من قبل المجموعة، إنتهاء مدة أداة التحوط أو بيعها، إلغائها أو تنفيذها أو أنها لم تعد مستوفية لمتطلبات محاسبة التحوط. في ذلك الوقت يبقى أي مكسب أو خسارة متراكمة في حقوق الملكية ضمن حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها عند إدراج المعاملة المتوقعة أخيراً في الربح أو الخسارة. وعندما لا يعود من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة المتحوط لها، فإن المكسب أو الخسارة المتراكمة ضمن حقوق الملكية يتم الاعتراف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

الأحكام الحساسة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

خلال تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في إيضاح 3، قامت إدارة المجموعة باتخاذ أحكام، وتقديرات، وافتراسات معينة ليست جلية الوضوح من مصادر أخرى. تعتمد التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تعتبر ذات علاقة. ومن الممكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات على نحو مستمر. يتم إدراج مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة التي تمت فيها مراجعة التقدير في حال كان تأثير المراجعة يقتصر على تلك الفترة وحسب، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية في حال كان تأثير المراجعة يشمل الفترة الحالية والفترات المستقبلية. إن الأحكام الحساسة والتقديرات التي أجرتها الإدارة ملخصة كما يلي:

فيما يلي الأحكام الحساسة والتقديرات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي قامت بها المجموعة في عملية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من عقود مع العملاء والتي لها تأثير أكثر أهمية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموجزة الموحدة:

تحديد فيما إذا كانت مجموعه العقود مترابطة

يتطلب الحكم عند تقييم مجموعه من العقود مع نفس العميل لتحديد الصلة بين العقود. يتطلب من المجموعة فهم العلاقة بين العقود في سياق التعهد المقدم للعميل، أداء اللاتزامات بموجب كل عقد، وما إذا كانت متميزة في سياق التعهد للعميل والإعتماد على سعر عقد واحد مقابل عقد آخر. إن هذا الحكم مطلوب بشكل رئيسي لمسار إيرادات بناء السفن البحرية حيث يتم فيها تحديد العقود المشتركة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

الأحكام الحساسة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

تحديد فيما إذا كان التزام الأداء متميزاً في سياق التعهد إلى العميل

يتطلب من المجموعة تكوين حكم على كل إلتزام أداء فيما إذا كانت متميزة عن أداء الإلتزامات الأخرى في سياق التعهد للعميل. إن النهج الموضح في الخطوة 2 مطلوب إتباعه وينبغي فهم طبيعة التزام الأداء إلى جانب علاقته التحويلية مع التزامات الأداء الأخرى في سياق العقد. ويتطلب من المجموعة أن تمارس هذا الحكم بشكل رئيسي لمسار إيرادات بناء السفن البحرية والإيرادات من الخدمات.

تحديد سعر البيع المنفصل لأداء الإلتزامات المتميزة

لتحديد أسعار البيع المنفصلة لأداء الإلتزامات المتميزة غير المتاحة بسهولة، سيتطلب الحكم لتحديد الطريقة المناسبة للتقدير، أي تسوية السوق، التكلفة المتوقعة بالاضافة إلى الهامش أو المتبقي. بالإضافة إلى ذلك، وبعد ذلك سيتطلب احكام لكل نهج تم تحديده من قبل المجموعة ليكون مناسباً:

- نهج تسوية السوق- يجب تسوية أسعار السوق المتوفرة للسلع أو الخدمات المماثلة مع الأخذ بالإعتبار حجم وطبيعة الخدمة، ودرجة التخصيص للعميل والعوامل الأخرى ذات الصلة لتحديد السعر المنفصل للخدمة.
- التكلفة المتوقعة بالاضافة إلى الهامش- يتطلب الحكم لتحديد الهامش المناسب للسلعة أو الخدمة المتميزة حيث يتم تقديم تلك السلعة أو الخدمة للعميل بشكل منفصل.

الإعتراف بالإيرادات

تأخذ الإدارة بالإعتبار الاعتراف بالإيرادات مع مرور الوقت، إذا تم استيفاء أحد المعايير التالية، وإلا سيتم الاعتراف بالإيرادات عند نقطه زمني:

- يستلم العميل ويستهلك في نفس الوقت الفوائد المقدمة من قبل أداء المجموعة عند قيام المجموعة بتنفيذ الأداء؛
- يؤدي أداء المجموعة إلى إنشاء أو تحسين أحد الأصول التي يتحكم فيها العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه؛ أو
- لا يؤدي أداء المجموعة إلى إنشاء أصل له استخدام بديل للمنشأة ويكون للمنشأة حق قابل للتنفيذ في سداد قيمة الأداء المكتمل حتى تاريخه.

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

المصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد

إن التقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة التي تحمل مخاطر مهمة قد تتسبب في تعديلات جوهرية على قيم الموجودات والمطلوبات المدرجة خلال السنة المالية القادمة هي:

تقدير مجموع تكاليف عقود المقاولات (مطبقة من 1 يناير 2018)

بتاريخ كل تقرير، يتطلب من المجموعة تقدير التكاليف لإستكمال عقود المقاولات. يتطلب هذا من المجموعة وضع تقديرات للتكاليف المستقبلية التي سيتم تكبدها، بناءً على العمل الذي سيتم إنجازه بعد تاريخ التقرير. تتضمن هذه التقديرات أيضًا المطالبات المحتملة من قبل المقاولين من الباطن وتكلفة الوفاء بالالتزامات التعاقدية الأخرى للعملاء. تنعكس آثار أي مراجعة لهذه التقديرات في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات. عندما تتجاوز تكاليف العقود المتوقعة إجمالي إيرادات العقود المتوقعة، يتم الاعتراف بإجمالي الخسارة المتوقعة فورًا، في أقرب وقت ممكن، سواء بدأ العمل في هذه العقود أم لم يبدأ. تستخدم المجموعة فريق مشاريعها وفريقها التجاري لتقدير تكلفة استكمال هذه العقود. يتم إدراج عوامل مثل التأخير في تاريخ الإنجاز المتوقع والتغيرات في نطاق العمل والتغيرات في أسعار المواد وتكاليف العمالة والتكاليف الأخرى في تقديرات تكلفة العقود على أساس أفضل التقديرات الحديثة على أساس منتظم.

تقدير مجموع تكاليف عقود المقاولات (مطبقة قبل 1 يناير 2018)

كما هو مبين في إيضاح 3، عندما يكون من الممكن تقدير نتيجة عقد المقاولات بشكل موثوق، يتم الاعتراف بالإيرادات والتكاليف بالاستناد إلى درجة إتمام العقد في نهاية فترة التقرير. وللحكم فيما إذا كان من الممكن تقدير نتيجة عقد المقاولات بشكل موثوق، اعتمدت الإدارة البنود التفصيلية لتحقيق الإيراد كما جاءت في المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 عقود المقاولات. ولغرض تقدير نسبة إنجاز عقد، اعتمدت الإدارة على الإيرادات والتكاليف المقدرة المتعلقة بكل عقد من عقود المقاولات. عندما تشير التقديرات بأن مجموع تكاليف العقد سوف تتجاوز مجموع إيرادات العقد، يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة كمصروف مباشرة. اعتبرت الإدارة بأن التكاليف التي يتم تكبدها استناداً إلى التحليل والتوقعات بأعمال البناء التي سيتم تنفيذها.

تغييرات العقود

يتم الاعتراف بتغييرات العقود كإيرادات فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل ألا يؤدي إلى عكس هام للإيرادات في الفترات اللاحقة. تأخذ الإدارة بعين الاعتبار الخبرة السابقة وتطبيق شروط العقد والعلاقة مع العملاء في إصدار أحكامهم.

مطالبات العقود

يتم الاعتراف بمطالبات العقود كإيرادات فقط عندما تعتقد الإدارة أنه فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن ينتج عنه انعكاس كبير في الإيرادات في الفترات اللاحقة. تقوم الإدارة بمراجعة الحكم المتعلق بمطالبات العقود هذه بصورة دورية، ويتم إجراء تعديلات في الفترات المستقبلية، إذا كانت التقييمات تشير إلى أن هذه التعديلات مناسبة.

انخفاض في قيمة ذمم مدينة تجارية وموجودات العقود (مطبقة قبل 1 يناير 2018)

يتم عمل تقدير للمبلغ القابل للتحصيل من الذمم المدينة التجارية والعقود قيد التنفيذ عندما لا يكون من المحتمل تحصيل المبلغ كاملاً. إن تحديد ما إذا كانت الذمم المدينة قد تعرضت لانخفاض في قيمتها يستلزم من الإدارة أن تقوم بتقييم وضع الائتمان والسيولة للعملاء والجهات ذات العلاقة ومعدلات الاسترداد التاريخية الخاصة بهم، بما في ذلك مناقشة مع الدائرة القانونية ومراجعة البيئة الاقتصادية الحالية. إن الإدارة مقتنعة بعدم وجود ضرورة لتكوين مخصص انخفاض إضافي للذمم المدينة التجارية والعقود قيد التنفيذ بما يزيد على المبلغ المخصص القائم والبالغ 12.844 ألف درهم ومبلغ 23.107 ألف درهم، على التوالي (إيضاحات 10 و 11).

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

المصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

إحتساب مخصص الخسارة (مطبقة من 1 يناير 2018)

عند قياس مخصص الخسارة المتوقعة، فإن المجموعة تستخدم معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف الدوافع الإقتصادية وكيفية تأثير هذه الدوافع على بعضها البعض. تستخدم المجموعة تقديرات لإحتساب معدلات الخسائر.

وتعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها المقترض، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتحسينات الائتمانية المتكاملة. وتمثل احتمالية التعثر مدخلا رئيسيا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد على مدار فترة زمنية محددة، ويشمل إحتسابها البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات بالظروف المستقبلية.

تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون.

يظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. ويتم تقييم صافي القيمة القابلة للتحقق بالرجوع إلى أسعار المبيعات، وتكاليف الإكمال، والسلف المستلمة وحالة السوق في نهاية فترة التقرير. بالنسبة لبعض العقارات، يتم تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق من قبل المجموعة بعد الحصول على عروض خارجية مناسبة وفي ضوء معاملات السوق الحديثة، إن وجدت.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة

تراجع الإدارة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية المقدره للممتلكات والآلات والمعدات، والموجودات غير الملموسة في نهاية كل فترة تقرير سنوية على النحو المبين في المعيار المحاسبي الدولي رقم 16، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38. قامت الإدارة بتعديل العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والآلات والمعدات، مما أدى إلى زيادة في رسوم الاستهلاك المحمل بمبلغ 6.146 ألف درهم (راجع إيضاح 11/3).

تقدير الغرامات المفروضة بموجب عقود

قد تكون الشركة مسؤولة مقابل فرض غرامات التأخير في شروط العقد مع أحد عملائها الرئيسيين. استنادا إلى المناقشات التي أجريت مع العميل ومراجعة الشروط التعاقدية ذات العلاقة، قامت الإدارة بتقدير تعرضهم المتوقع فيما يتعلق بغرامات التأخير، حيثما ينطبق.

مخصص ضمان

قدرت الإدارة تكاليف ضمان العقد المتوقع أن تنشأ عن مشاريع، بناءً على أفضل تقديرات للإدارة والخبرة السابقة وتكاليف الصيانة المستقبلية المتوقعة.

5 الإستحواذ على حقوق ملكية غير مسيطرة

في 14 نوفمبر 2017، إستحوذت الشركة على حصة إضافية بنسبة 43% في شركتها التابعة، أبوظبي سيستمز انتجريشن ذ.م.م، من ليوناردو إس بي إيه (سابقاً سليكس سيستيمي إنتغرأتي إس بي إيه)، والتي زادت من ملكية الشركة إلى نسبة 100%. وقد أدى ذلك إلى تغيير في حصة الشركة دون تغيير في السيطرة. وفقاً لذلك، تم محاسبة هذه المعاملة كمعاملة حقوق ملكية. ونتج عن هذه المعاملة زيادة في حقوق الملكية.

6 ممتلكات وآلات ومعدات

المجموع ألف درهم	موجودات تحت الإنشاء ألف درهم	معدات إنتاج وأخرى ألف درهم	مباني ومنشآت ألف درهم	
التكلفة				
556.156	19.536	214.602	322.018	في 1 يناير 2017
8.496	8.496	-	-	إضافات
(5.857)	-	(5.857)	-	إستبعادات
-	(24.147)	20.757	3.390	تحويلات
(610)	-	7.043	(7.653)	إعادة تصنيف (إيضاح 7)
558.185	3.885	236.545	317.755	في 1 يناير 2018
16.353	16.353	-	-	إضافات
(44.770)	-	(43.410)	(1.360)	إنهاء
-	(15.146)	11.286	3.860	تحويلات
-	-	(99)	99	إعادة تصنيف
529.768	5.092	204.322	320.354	في 31 ديسمبر 2018
الإستهلاك وإنخفاض القيمة المتراكم				
255.483	-	121.690	133.793	في 1 يناير 2017
22.078	-	10.448	11.630	محمل للسنة
(5.857)	-	(5.857)	-	حذوفات نتيجة إستبعادات
(471)	-	6.221	(6.692)	إعادة تصنيف (إيضاح 7)
271.233	-	132.502	138.731	في 1 يناير 2018
30.627	-	14.056	16.571	محمل للسنة
(44.229)	-	(43.143)	(1.076)	إنخفاض القيمة للسنة
55.806	1.629	51.079	3.098	حذوفات نتيجة إنهاء
-	-	(80)	80	إعادة تصنيف
313.437	1.629	154.404	157.404	في 31 ديسمبر 2018
القيمة المدرجة				
216.331	3.463	49.918	162.950	في 31 ديسمبر 2018
286.952	3.885	104.043	179.024	في 31 ديسمبر 2017

خلال السنة قامت المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض قيمة حوزها العائم والأصول المساعدة التابعة لقطاع خدمات المجموعة حيث إن هذه الأصول تحقق خسائر حاليًا. ونتيجة لذلك، إعترفت المجموعة بخسارة انخفاض في القيمة بلغت 55.806 ألف درهم بناءً على تقييم تم إجراؤه باستخدام نهج قابل للمقارنة في السوق لتحديد المبلغ القابل للاسترداد. تم الوصول إلى إجمالي القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف الإستبعاد بمبلغ 19.703 ألف درهم بناءً على التقييمات التي أجراها مقيم مستقل بناءً على أسعار السوق الحديثة المعدلة وفقاً للتكاليف المقدرة للإستبعاد مع الأخذ في الاعتبار متوسط الصناعة. تم اعتبار قياس القيمة العادلة الذي تم إجراؤه ليكون في المستوى 3 حيث أن التعديلات على الأسعار التي تمت على الأسعار المدرجة للأصول القابلة للمقارنة هي هامة للقياس. تشمل هذه التعديلات القدرة والعمر وخصم الأسعار.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

7 موجودات غير ملموسة

برامج كمبيوتر ألف درهم	التكلفة
22.331	في 1 يناير 2017
1.877	إضافات
610	إعادة تصنيف (إيضاح 6)
24.818	في 1 يناير 2018
442	إضافات
(9.010)	إنهاء
16.250	في 31 ديسمبر 2018
	الإطفاء المتراكم وإنخفاض القيمة
20.501	في 1 يناير 2017
1.183	محمل للسنة
471	إعادة تصنيف (إيضاح 6)
22.155	في 1 يناير 2018
878	محمل للسنة
(9.010)	حذوفات نتيجة إنهاء
14.023	في 31 ديسمبر 2018
	القيمة المدرجة
2.227	في 31 ديسمبر 2018
2.663	في 31 ديسمبر 2017

8 إستثمار في مشروع مشترك

في سنة 2013، أسست المجموعة مع ديبيرس ياختس، شركة مصنعة لليخوت الفاخرة، مشروع مشترك جديد يسمى « ميا هولدينجز.» للإستحواذ على يخت فاخر. إن مساهمة المجموعة في المشروع الجديد هي 70% وديبيرس ياختس 30%. إن المبلغ الإجمالي المستثمر به في البداية من قبل المجموعة هو 9.195 ألف درهم. يتطلب قرار بالإجماع من أعضاء مجلس الإدارة لجميع القرارات المتعلقة بالسياسات والإجراءات. ونتيجة لذلك، تعتبر ميا منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة.

إن حركة الإستثمار في المشروع المشترك هي كما يلي:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
91	-	في 1 يناير
(91)	-	الحصة في خسارة السنة الحالية
-	-	الحصة في صافي الموجودات الأساسية

إن أحدث المعلومات المالية المتاحة التي تتعلق بالمشاريع المشتركة للمجموعة ملخصة أدناه:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
-	-	مجموع الموجودات
-	-	مجموع المطلوبات
-	-	صافي الموجودات
-	-	حصة المجموعة في صافي موجودات المشروع المشترك
130	-	خسارة السنة

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

9 المخزون

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
3.128	3.128	بضائع للبيع
968.53	5.898	أعمال قيد الإنجاز (بالتكلفة)
600.23	23.373	مواد خام ومواد استهلاكية
80.696	32.399	
(15.671)	(16.656)	ناقصاً: مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة
65.025	15.743	

إن الحركة في مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة هي كما يلي:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
20.049	15.671	في 1 يناير
1.629	1.065	إضافات
(194)	-	مبالغ معكوسة
(5.813)	(80)	مبالغ مشطوبة
15.671	16.656	في 31 ديسمبر

10 موجودات العقود

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
8.452.985	8.789.038	قيمة العمل المنجز
(8.094.544)	(8.494.497)	الفواتير المرحلية المستلمة والمستحقة
358.441	294.541	في 31 ديسمبر

10 موجودات العقود (يتبع)

إن موجودات العقود هي كما يلي:

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	
410.035	316.991	موجودات العقود*
(51.594)	(22.450)	مطلوبات العقود** (إيضاح 18)
358.441	294.541	في 31 ديسمبر

* تم توضيح هذا الرصيد «كأعمال مقاولات قيد الإنجاز» في البيانات المالية الموحدة لسنة 2017.

** تم توضيح هذا الرصيد «كفواتير صادرة بالزيادة عن قيمة أعمال مقاولات قيد الإنجاز» في البيانات المالية الموحدة لسنة 2017.

تم إظهار موجودات العقود كما في 31 ديسمبر 2018 بالصافي بعد خصم مخصص إنخفاض القيمة بمبلغ 65.720 ألف درهم (2017: 23.107 ألف درهم). إن الحركة في المخصص هي كما يلي:

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	
37.812	23.107	في 1 يناير (كما تم بيانه)
-	16.158	تعديل عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
37.812	39.265	
3.152	36.441	مخصص خسارة للسنة
(9.005)	-	تحويل مخصص إلى الذمم المدينة التجارية (إيضاح 11)
(8.852)	(9.986)	شطب مخصص
23.107	65.720	في 31 ديسمبر

إن المبالغ المتعلقة بموجودات العقود هي أرصدة مستحقة من العملاء بموجب عقود المقاولات والتي تنشأ عندما إستلام المجموعة دفعات من العملاء تماشياً مع سلسلة من المعالم ذات الصلة بالأداء. كانت المجموعة قد إعترفت سابقاً بأصل العقد لأي عمل تم إنجازه. يتم إعادة تصنيف أي مبلغ تم الاعتراف به سابقاً كأصل العقد إلى الذمم المدينة التجارية في الوقت الذي يتم فيه إصدار الفواتير للعميل.

تقوم إدارة المجموعة دائماً بقياس مخصص الخسارة على المبالغ المستحقة من العملاء بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة، مع الأخذ بالإعتبار الخبرة التاريخية في التخلف عن السداد والآفاق المستقبلية لصناعة المقاولات. لا يوجد أية مبالغ مستحقة من العملاء في نهاية فترة التقرير.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

11 ذمم مدينة تجارية وأخرى

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	
309.049 (12.844)	385.188 (46.340)	ذمم مدينة تجارية ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
296.205 59.546 10.838	338.848 36.597 6.639	دفعات مقدمة للموردين مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى
366.589 (24.107)	382.084 (21.767)	ناقصاً: الجزء غير المتداول من دفعات مقدمة لموردين
342.482	360.317	

يبلغ متوسط فترة الائتمان للمبيعات والخدمات 90-60 يوماً (2017: 90-60 يوماً).

تقوم المجموعة دائماً بقياس مخصص إنخفاض القيمة للذمم المدينة بمبلغ يساوي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية. ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة التجارية باستخدام مصفوفة مخصص تستند إلى تجربة التعثر عن السداد السابقة للمدين وتحليل للمركز المالي الحالي للمدين، معدلة وفق العوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة للمجالات التي يعمل فيها المدينون وتقييم كل من الاتجاه الحالي وكذلك توقعات الأوضاع في تاريخ التقرير. لم يحدث أي تغيير في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة التي تمت خلال فترة التقرير الحالية.

قبل قبول أي عميل جديد، تقوم المجموعة بتقييم جودة الائتمان المحتملة للعميل. من رصيد الذمم المدينة التجارية في نهاية السنة، يوجد مبلغ 329.537 ألف درهم (2017: 256.047 ألف درهم) مستحق من 5 عملاء رئيسيين للمجموعة.

تعتقد الإدارة أن تركيز مخاطر الائتمان يتم تخفيفه من خلال الجدارة الائتمانية العالية والاستقرار المالي لعملائها التجاريين الرئيسيين وحقيقة أن قاعدة العملاء المتبقية ليست ذات صلة. يتضمن رصيد الذمم المدينة التجارية مدينون بقيمة مدرجة تبلغ 326 مليون درهم (2017: 242 مليون درهم) والتي تمثل مبالغ تجاوزت فترة إستحقاقها في نهاية فترة التقرير ولم تكون لها المجموعة مخصصات إذ إنه لم يطرأ تغيير مهم على جودة الائتمان ولا زالت هذه المبالغ تعتبر قابلة للتحويل. لا تحتفظ المجموعة بأية ضمانات على هذه الأرصدة.

تقوم المجموعة بشطب الذمم المدينة التجارية عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبة مالية شديدة وليس هناك أي احتمال واقعي للإسترداد، على سبيل المثال عندما يكون المدين قد وضع تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس. لا تخضع أي من الذمم التجارية المدينة التي تم شطبها لأنشطة النفاذ.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مخاطر الذمم المدينة التجارية بناءً على مصفوفة المخصص المجموعة. نظراً لأن خبرة الخسارة الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة للخسائر بشكل هام بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن المخصص لمخصص الخسارة على أساس تاريخ الاستحقاق السابق لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

11 ذمم مدينة تجارية وأخرى (يتبع)

في 31 ديسمبر 2018، فيما يلي تحليلات الذمم المدينة التجارية:

صافي الذمم المدينة التجارية ألف درهم	الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف درهم	ذمم مدينة تجارية ألف درهم	
12.364	570	12.934	الحالية
84.144	1.520	85.664	أقل من 90 يوماً
43.302	6.389	49.691	مستحقة لـ 90 - 180 يوم
66.858	4.121	70.979	مستحقة لـ 181 - 270 يوم
10.835	4.627	15.462	مستحقة لـ 271 - 360 يوم
121.345	29.113	150.458	مستحقة لأكثر من 361 يوم
338.848	46.340	385.188	

كما في 31 ديسمبر 2017، إن أعمار الذمم التجارية المدينة التي تجاوزت فترة إستحقاقها وغير منخفضة القيمة هي كما يلي:

2017 ألف درهم	
61.243	أقل من 90 يوماً
60.973	مستحقة لـ 90 - 180 يوم
15.200	مستحقة لـ 181 - 270 يوم
10.359	مستحقة لـ 271 - 360 يوم
93.816	مستحقة لأكثر من 361 يوم
241.591	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018**11 ذمم مدينة تجارية وأخرى (يتبع)**

لقد كانت الحركة في مخصص الخسارة خلال السنة كما يلي:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
3.839	12.844	في 1 يناير (كما تم بيانه)
-	9.444	تأثير عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
3.839	22.288	في 1 يناير (معاد بيانه)
-	35.039	مخصص خسارة للسنة
-	(9.071)	إسترجاعات
9.005	-	تحويل مخصص من موجودات العقود (إيضاح 10)
-	(188)	شطب
-	(1.728)	مبالغ معكوسة
12.844	46.340	في 31 ديسمبر

12 أدوات مالية مشتقة

لا يوجد لدى المجموعة عقود صرف عملات أجنبية قائمة كما في 31 ديسمبر 2018.

كما في 31 ديسمبر 2009، توقفت المجموعة بشكل مستقبلي عن محاسبة التحوط لصافي مركز العملة الأجنبية والتراجع المستقبلي مقابل المبالغ المدفوعة مقدماً. إن الخسائر المتراكمة على أدوات التحوط البالغة 33.9 مليون درهم التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية حتى تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط بقيت معترف بها بشكل منفصل في حقوق الملكية. خلال السنة، تم إعادة ترحيل مبلغ بقيمة لا شيء درهم (2017: 2.442 ألف درهم) من حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة الموحد عند حدوث المعاملات المتوقعة.

13 النقد ومرادفات النقد

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
63	4	نقد في الصندوق
28.502	4.905	أرصدة لدى البنوك
28.565	4.909	

14 رأس المال

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
211.992	211.992	المصرح، المصدر والمدفوع بالكامل رأس المال بقيمة 1 درهم لكل سهم

15 احتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، يتطلب من الشركة تحويل 10% من الأرباح السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للشركة الذي تم تحقيقه في السنوات السابقة. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

16 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

إن الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين هي كما يلي:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
23.726	27.421	في 1 يناير
6.591	5.475	محمل خلال السنة
(2.896)	(8.279)	مبالغ مدفوعة خلال السنة
27.421	24.617	في 31 ديسمبر

17 دفعات مقبوضة مقدماً من عملاء

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
147.815	131.114	دفعات مقدمة من عملاء
(97.016)	(105.666)	ناقصاً: الجزء المتداول
50.799	25.448	

تمثل الدفعات المقبوضة مقدماً من عملاء بشكل رئيسي مبالغ مقبوضة عن مشاريع والتي يتم خصمها مقابل الفواتير الصادرة.

18 ذمم دائنة تجارية وأخرى

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
49.373	7.063	ذمم تجارية دائنة
131.992	114.381	مستحقات مشروع
45.501	-	مخصص عقود مثقلة بالالتزامات (1)
99.813	76.376	مطلوبات أخرى
51.594	22.450	مطلوبات عقود (إيضاح 10)
1.082	338	ذمم دائنة أخرى
379.355	220.608	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018**18 ذمم دائنة تجارية وأخرى (يتبع)**

في أبريل 2016، قامت الشركة وعميلها الرئيسي بتوقيع إتفاقية لإعادة تحديد جدول تسليم السفن المتعاقد معها. وكجزء من الإتفاقية، وافقت الشركة على تقديم خدمات إضافية معينة كتعويض بدلاً من تمديد جدول تسليم السفن. وقد تم إدراج تكلفة هذه الخدمات المستقبلية كمخصص عقد مثقل بالالتزامات.

إن الحركة في مخصص عقود مثقلة بالالتزامات هي كما يلي:

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	
58.795	45.501	في 1 يناير
(13.294)	-	المستخدم خلال السنة
-	(45.501)	المعكوس*
45.501	-	في 31 ديسمبر

* يتعلق المبلغ المعكوس بالتعديل نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15. تم تحديد العقد كعقد مع العميل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 وتمت المحاسبة عنه وفقاً للسياسات المحاسبية المعمول بها.

إن معدل فترة الائتمان على مشتريات البضائع هو 60 يوم (2017: 60 يوم). لا يتم تحميل أية فوائد على أرصدة الذمم الدائنة. قامت المجموعة بوضع سياسات لإدارة المخاطر للتأكد من دفع الالتزامات الدائنة في حدود فترة الائتمان المحددة.

19 قروض بنكية

تتكون القروض البنكية مما يلي:

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	
103.477	338.496	حسابات بنكية مكشوفة

تم الحصول على تسهيلات سحب بنكية مكشوفة من عدة بنوك تجارية وتحمل فائدة وفقاً لأسعار السوق السائدة.

كما في 31 ديسمبر 2018، يتوفر لدى المجموعة مبلغ 104 مليون درهم (2017: 250 مليون درهم) كتسهيلات سحب بنكية مكشوفة غير مستخدمة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

20 إيرادات

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع العملاء لنقل البضائع والخدمات مع مرور الوقت وعند نقطه زمني في تدفقات الإيرادات الرئيسية التالية. يتماشى ذلك مع معلومات الإيرادات التي تم الإفصاح عنها لكل قطاع يتم التقرير عنه بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 القطاعات التشغيلية (انظر إيضاح 26).

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
		تفصيل الإيرادات
312.048	89.667	إيرادات من عقود مقاولات
400.089	363.840	إيرادات من تقديم الخدمات
712.137	453.507	
		توقيت الاعتراف بالإيرادات
23.441	14.298	إيرادات معترف بها عند نقطة زمنية معنية
688.696	439.209	إيرادات معترف بها على مدة الفترة
712.137	453.507	

إن سعر المعاملة المخصص (جزئيًا) لالتزامات الأداء غير المستوفية في 31 ديسمبر 2018 هو موضع أدناه. وفقًا لما هو مسموح به بموجب الأحكام الانتقالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15، لم يتم الإفصاح عن سعر الصفقة المخصص لالتزامات الأداء غير المستوفية (جزئيًا) كما في 31 ديسمبر 2017.

2018	
ألف درهم	
175.409	عقود المقاولات
31.717	تقديم الخدمات
207.126	

21 تكاليف عقود ومصاريف عمومية وإدارية

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
232.859	127.364	تكاليف مواد ومقاولي الباطن
201.510	194.822	تكاليف الموظفين
171.964	106.999	تكاليف أخرى
606.333	429.185	

يتم عرض هذه التكاليف في بيان الربح أو الخسارة الموحد كما يلي:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
435.022	292.006	تكاليف عقود
171.311	137.179	مصاريف عمومية وإدارية
606.333	429.185	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

22 العائد الأساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بقسمة ربح السنة العائد لمالكي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

يتم احتساب العائد المخفض بقسمة ربح السنة العائد لمالكي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة، الذي تم تعديله لتأثير الأدوات المالية المخفضة.

يعكس الجدول التالي العائد وبيانات الأسهم المستخدمة في عملية احتساب العائد الأساسي للسهم الواحد:

2017	2018	
103.584	(125.148)	ربح السنة العائد لمالكي الشركة الأم (ألف درهم)
211.992	211.992	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة (آلاف الأسهم)
48.9	(59.0)	(الخسارة)/ العائد الأساسي والمخفض على السهم (فلس)

كما في 31 ديسمبر 2018، لم تصدر المجموعة أية أدوات مالية قد يكون لها تأثير مخفض على العائد للسهم عند تحويلها أو استخدامها.

23 معاملات الجهات ذات علاقة

تشمل الجهات ذات العلاقة مساهمي المجموعة الرئيسيين، وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين والمنشآت التي يمتلكون القدرة للسيطرة عليها من قبلهم ومن قبل عائلاتهم ولهم تأثيراً ملموساً على القرارات المالية والتشغيلية فيها. تم حذف المعاملات ما بين شركات المجموعة عند التوحيد ولم يتم إدراجها في هذا الإيضاح. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

23 معاملات الجهات ذات علاقة (يتبع)

إن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين الآخريين خلال السنة كانت كما يلي:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
		تعويضات المديرين الرئيسيين:
15.575	11.050	رواتب وعلاوات ومزايا أخرى
452	233	تعويضات ما بعد التوظيف
16.027	11.283	
2.520	-	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

أرصدة جهات ذات علاقة:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
-	769	مبالغ مستحقة من جهة ذات علاقة (مدرجة ضمن ذمم مدينة تجارية وأخرى)
-	1.127	مبالغ مستحقة إلى جهة ذات علاقة (مدرجة ضمن دائنة مدينة تجارية وأخرى)

نتجت هذه الأرصدة عن اتفاقية الإعارة الحالية لبعض الموظفين من كلا الطرفين في سنة 2018.

24 مطلوبات طارئة وإلتزامات

24/1 مطلوبات محتملة

أصدرت البنوك التي تتعامل معها المجموعة، ضمن المسار الإعتيادي للأعمال، خطابات ضمان، سندات أداء وخطابات ائتمان بمبلغ 1.187 مليون درهم (2017: 1.250 مليون درهم) فيما يتعلق بأداء المشاريع والدفعات المقدمة المتعلقة بعقود بناء السفن والصيانة قيد الإنجاز في نهاية السنة.

24/2 إلتزامات رأسمالية

بلغت المصاريف الرأسمالية المصرح بها والمتعاقد عليها في نهاية فترة التقرير والتي لم يتم تكوين مخصص لها 6 مليون درهم (2017: 16 مليون درهم).

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

24 مطلوبات طارئة وإلتزامات (يتبع)

24/3 إلتزامات بموجب عقود إيجار تشغيلية

في تاريخ التقرير ، لدى المجموعة التزامات قائمة بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء، والتي تستحق كما يلي:

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	
9.131	9.809	لا تتجاوز سنة واحدة
41.497	34.204	بعد سنة واحدة ولا تتجاوز خمس سنوات
11.607	9.091	بعد خمس سنوات
62.235	53.104	

25 أدوات مالية

25/1 أهم السياسات المحاسبية

إن تفاصيل السياسات المحاسبية المهمة والأساليب المستخدمة بما فيها قواعد الإعتراف، أساس القياس وأساس الإعتراف بالإيرادات والمصاريف والمتعلقة بكل بند من بنود الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأدوات الملكية قد تم بيانها في الإيضاح 3 حول البيانات المالية الموحدة.

25/2 فئات الأدوات المالية

2017 ألف درهم	2018 ألف درهم	
324.771	343.757	الموجودات المالية قروض وذمم مدينة (بما فيها النقد وأرصدة لدى البنوك)
437.331	559.104	المطلوبات المالية مطلوبات مالية مقاسة بالتكلفة

* لا تتضمن الموجودات المالية موجودات العقود فيما يتعلق بالعمل المنجز والتي لم يصدر بها فواتير بمبلغ 316.991 ألف درهم (2017: 410.035 ألف درهم).

25/3 أهداف إدارة المخاطر المالية

تقوم الدائرة المالية للمجموعة بإدارة الشؤون المالية والمخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. لا تقوم المجموعة بالدخول أو التجارة في الأدوات المالية لغرض المضاربة أو مخاطر الإدارة.

تقوم المجموعة بتحليل المخاطر المالية تحت العناوين التالية:

25 أدوات مالية (يتبع)

25/4 إدارة مخاطر رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأنها قادرة على الإستمرار في الأعمال بينما تقوم بالحصول على العوائد للمساهمين. إن إستراتيجية المجموعة بقيت بدون تغيير عن سنة 2017.

تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال باستخدام نسبة المديونية، وهو صافي المديونية مقسوماً على مجموع حقوق الملكية (باستثناء احتياطي التحوط وحقوق الملكية غير مسيطرة). بالإضافة إلى صافي المديونية. يتم احتساب نسبة مديونية المجموعة كما يلي:

2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	
333.854	220.608	ذمم دائنة تجارية وأخرى
103.477	338.496	قروض بنكية
(28.565)	(4.909)	ينزل: النقد ومرادفات النقد
408.766	554.195	صافي المديونية
501.807	223.588	مجموع حقوق الملكية
910.573	777.783	مجموع حقوق الملكية وصافي المديونية
45%	71%	نسبة المديونية

25/5 إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر أن تكون القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأحد الموجودات أو المطلوبات المالية ستتذبذب نتيجة تغير أسعار السوق. تشتمل مخاطر السوق على ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى.

(أ) إدارة مخاطر العملات الأجنبية

إن العقود الرئيسية للمجموعة مع العملاء وكذلك مع بعض الموردين الرئيسيين ومقاولين الباطن هي ناشئة بعملة أخرى غير الدرهم الإماراتي، وبالتالي، فإن المجموعة معرضة لمعاملة صرف العملات الأجنبية.

بما أن الدرهم الإماراتي مربوط بالدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر عملات أجنبية هامة. وبالتالي وبحسب رأي الإدارة فإن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية محدودة بعملة اليورو.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

25 أدوات مالية (يتبع)

25/5 إدارة مخاطر السوق (يتبع)

(أ) إدارة مخاطر العملات الأجنبية (يتبع)

تحليل الحساسية للعملات الأجنبية

إن القيمة المدرجة لموجودات ومطلوبات المجموعة المالية المسجلة بعملات أجنبية كما في نهاية فترة التقرير هي كما يلي:

الموجودات		المطلوبات		
2017	2018	2017	2018	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
258.515	143.757	166.512	192.006	يورو
127.548	75.772	120.392	46.235	دولار أمريكي
8	7	3.865	569	أخرى
386.071	219.536	290.769	238.810	

في 31 ديسمبر 2018، بافتراض أن سعر الصرف للعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي زاد/انخفض بنسبة 10% مقابل الدرهم الإماراتي، مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لزيد/نقص ربح المجموعة للسنة بمقدار 4.9 مليون درهم (2017: زاد/نقص بمقدار 8.8 مليون درهم) ويعود ذلك بشكل رئيسي نتيجة مكسب أو خسارة صرف العملات الأجنبية الناتجة عن صرف اليورو.

(ب) إدارة مخاطر سعر الفائدة

إن المجموعة معرضة لمخاطر سعر فائدة التدفقات النقدية على قروضها البنكية التي تخضع لأسعار فائدة متغيرة.

تم تحديد تحليلات الحساسية أدناه بناءً على التعرض لأسعار الفائدة لأداة غير مشتقة في نهاية فترة التقرير. فيما يتعلق بالمطلوبات بسعر متغير، يتم إعداد التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم في نهاية فترة التقرير كان قائماً طوال السنة. يتم استخدام 50 نقطة أساس زيادة أو نقص عند رفع تقارير مخاطر سعر الفائدة داخلياً إلى موظفي الإدارة الرئيسية والذي يوضح تقييم الإدارة للتغير الممكن والمعقول في أسعار الفائدة.

لو كانت أسعار الفائدة أعلى/أقل بمعدل 50 نقطة أساس وتم الإبقاء على جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لنقص/ زاد ربح المجموعة بمبلغ 1.7 مليون درهم (2017: 0.5 مليون درهم). ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أسعار الفائدة على قروضها بأسعار متغيرة.

لقد نقصت حساسية المجموعة لأسعار الفائدة خلال السنة نتيجة تسديد القرض قصير الأجل خلال السنة.

25/6 إدارة مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان المتعلقة بالمجموعة إلى المخاطر التي قد تنتج عن تأخر الطرف المقابل عن أداء التزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية والتي تنتج بشكل رئيسي من الذمم المدينة التجارية والأخرى والأرصدة البنكية للمجموعة. تقوم المجموعة بالسيطرة على مخاطر الائتمان بمراقبة التعرضات الائتمانية، حد التعاملات مع أطراف مقابلة معينة وبتقييم الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بانتظام وباستمرار. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء بوضع حدود ائتمانية للعملاء الأفراد ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

25 أدوات مالية (يتبع)

25/6 إدارة مخاطر الائتمان (يتبع)

تركيزات مخاطر الائتمان

إن تركيز مخاطر الائتمان ينتج عندما يعمل عدد من الأطراف المقابلة في نفس الأعمال التجارية أو في أعمال تجارية في نفس النطاق الجغرافي، أو عندما يكون لديهم نفس الخصائص الاقتصادية مما يؤدي إلى أن تتأثر قدرتهم في تلبية التزاماتهم التعاقدية بشكل مماثل عند تغير الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. إن تركيز مخاطر الائتمان يبين نسبة حساسية أداء المجموعة تجاه التطورات المؤثرة في صناعة معينة أو موقع جغرافي. تم الإفصاح عن تفاصيل حول تركيز أرصدة الذمم المدينة التجارية في إيضاح 11.

تقوم المجموعة بتنفيذ عقود وبشكل رئيسي مع القيادة العامة للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة وكما في 31 ديسمبر 2018، بلغت أعمال العقود قيد الإنجاز، الذمم المدينة التجارية والدفعات المقدمة المستلمة من القيادة العامة للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة صافي ذمم مدينة بمبلغ 465 مليون درهم (2017: 436 مليون درهم). تعتقد الإدارة بأنه يتم التخفيف من تركيز مخاطر الائتمان من خلال الائتمان العالي والاستقرار المالي لعملائها.

إن مخاطر الائتمان على الأموال السائلة والأدوات المالية المشتقة محدودة نظراً لأن الأطراف المقابلة هي بنوك محلية لديها سمعة جيدة وتقوم الهيئة التنظيمية بمراقبتها على مستوى عالٍ. إن المبلغ المدرج في هذه البيانات المالية الموحدة يمثل الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على مثل هذه القروض والذمم المدينة.

في 31 ديسمبر 2018، تم إيداع 100% (2017: 100%) من ودائع المجموعة لدى ثلاثة بنوك (2017: أربعة بنوك). تم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها تحتوي على مخاطر ائتمان منخفضة للتخلف عن الالتزامات حيث أن هذه البنوك هي من البنوك الرئيسية التي تعمل في الإمارات العربية المتحدة والتي يقوم البنك المركزي بمراقبتها على مستوى عالٍ.

إن الذمم المدينة التجارية والأخرى والأرصدة لدى البنوك والموجودات المالية المشتقة غير مؤمنة بأي ضمان. بشكل عام، إن القيمة التي يمكن أن تمثل بشكل أفضل الحد الأعلى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للموجودات المالية كما في نهاية فترة التقرير في حال تخلف الطرف المقابل عن أداء التزاماته تساوي تقريباً قيمها المدرجة.

25/7 إدارة مخاطر السيولة

إن مسؤولية إدارة مخاطر السيولة تقع على عاتق إدارة المجموعة والتي قامت بإعداد إطار عمل ملائم لإدارة مخاطر السيولة وذلك لإدارة متطلبات المجموعة النقدية والسيولة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل. وتقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة بالاحتفاظ باحتياطات ملائمة وتسهيلات بنكية وتسهيلات بنكية ملزمة، وعن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية على نحو مستمر، وكذلك من خلال مقابلة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

تبين الجداول التالية تواريخ الاستحقاق المتعاقد عليها المتبقية لموجودات المجموعة ومطلوباتها المالية غير المشتقة. تم إعداد الجداول بناءً على التدفقات النقدية غير المخصصة للموجودات والمطلوبات المالية غير المشتقة وذلك بموجب تواريخ الاستحقاق المبكرة التي قد يطلب بموجبها من المجموعة أن تقوم بالتسديد أو القبض. يضم الجدول التدفقات النقدية للمبالغ الرئيسية والفوائد. إن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية في نهاية فترة التقرير هي كما يلي:

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

25 أدوات مالية (يتبع)

25/7 إدارة مخاطر السيولة (يتبع)

المجموع ألف درهم	1 إلى 5 سنوات ألف درهم	3 إلى 12 شهوراً ألف درهم	أقل من 3 أشهر ألف درهم	
220.608	-	213.545	7.063	2018
338.496	-	-	338.496	ذمم دائنة تجارية وأخرى قروض بنكية
559.104	-	213.545	345.559	
333.854	-	284.481	49.373	2017
103.477	-	-	103.477	ذمم دائنة تجارية وأخرى قروض بنكية
437.331	-	284.481	152.850	

باستثناء ما يتعلق بالقروض البنكية، فإن جميع المطلوبات المالية لدى المجموعة لا تحمل أية فوائد.

25/8 القيمة العادلة للأدوات المالية

تعتقد الإدارة بأن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة في بيان المركز المالي الموحد.

نتيجةً للتعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، فإن جميع الأدوات المالية التي ينبغي قياسها بالقيمة العادلة (بعد الاعتراف الأولي) ينبغي أن يتم الإفصاح عنها وفقاً لتسلسل القيمة العادلة أو جمعها ضمن ثلاثة مستويات (المستويات من 1 إلى 3) بناءً على إمكانية ملاحظة القيمة العادلة.

القيمة العادلة في المستوى 1 تكون مستقاة من الأسعار المتداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة تماماً. يتم استقاء القيم العادلة في المستوى 2 من مدخلات غير الأسعار المتداولة، بينما يتم استقاء القيم العادلة في المستوى 3 بواسطة تقنيات التقييم باستخدام مصادر لا يمكن ملاحظتها.

كما في 31 ديسمبر 2018، لم يكن هناك أدوات مشتقة حيث تم تسديدها خلال السنة.

لم يكن هناك تحويلات بين المستويات خلال السنة.

26 معلومات قطاعية

لدى المجموعة تقارير إدارية داخلية وإعداد الموازنة بناءً على قطاعين، كما هو مبين أدناه، والتي تمثل وحدات الأعمال الاستراتيجية للمجموعة. تقوم الإدارة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل وحدة من وحدات الأعمال الاستراتيجية وذلك بصورة ربع سنوية على الأقل.

يعرض الملخص التالي العمليات في كل قطاع أعمال لدى المجموعة:

- بناء السفن، ويشمل ذلك بناء السفن
- الخدمات، ويشمل ذلك التحسينات، الصيانة، الاصلاح الشامل للسفن التجارية والعسكرية ودمج الأنظمة الحربية ويشمل ذلك استيراد وتشغيل الأنظمة المدمجة وبرامج الكمبيوتر.

إن المعلومات المتعلقة بنتائج كل قطاع أعمال مدرجة أدناه. يتم قياس الأداء بناءً على ربح القطاع كما تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية التي يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها.

إن المعلومات القطاعية لعمليات المجموعة مدرجة أدناه:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

المجموعة	حذوفات	غير موزعة	خدمات	بناء السفن	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
453.507	(1.484)	-	365.324	89.667	إيرادات العقود
(292.006)	1.484	-	(235.925)	(57.565)	تكاليف العقود
161.501	-	-	129.399	32.102	إجمالي الربح
(208.659)	-	(56.396)	(117.347)	(34.916)	مصاريف عمومية وإدارية
(31.505)	-	(21.279)	(6.732)	(3.494)	إستهلاك وإطفاء
(55.806)	-	-	(55.806)	-	إنخفاض قيمة ممتلكات وآلات ومعدات
(7.272)	-	(7.272)	-	-	تكاليف تمويل، صافي
11.903	-	2.832	9.071	-	إيرادات أخرى
4.690	-	4.690	-	-	خسارة صرف عملات
(125.148)	-	(77.425)	(41.415)	(6.308)	خسارة القطاع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

المجموعة	حذوفات	غير موزعة	خدمات	بناء السفن	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
712.137	(27.006)	-	427.095	312.048	إيرادات العقود
(435.022)	27.006	-	(301.274)	(160.754)	تكاليف العقود
277.115	-	-	125.821	151.294	إجمالي الربح
(171.311)	-	(71.323)	(80.710)	(19.278)	مصاريف عمومية وإدارية
(23.261)	-	(14.267)	(6.827)	(2.167)	إستهلاك وإطفاء
(91)	-	(91)	-	-	الحصة في خسارة مشروع مشترك
(400)	-	(348)	(52)	-	تكاليف تمويل، صافي
6.881	-	3.820	1.159	1.902	إيرادات أخرى
15.861	-	15.861	-	-	خسارة صرف عملات
104.794	-	(66.348)	39.391	131.751	ربح/ (خسارة) القطاع

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

26 معلومات قطاعية (يتبع)

إن موجودات ومطلوبات القطاعات والنفقات الرأسمالية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ هي كما يلي:

المجموعة ألف درهم	حذوفات ألف درهم	غير موزعة ألف درهم	خدمات ألف درهم	بناء السفن ألف درهم	كما في 31 ديسمبر 2018
938.285	(80.293)	236.179	569.948	269.394	الموجودات
714.835	(71.407)	473.458	113.745	214.024	المطلوبات
16.795	-	11.343	3.589	1.863	النفقات الرأسمالية
كما في 31 ديسمبر 2017					
1.159.829	(114.817)	297.994	469.141	507.511	الموجودات
658.153	(105.832)	222.661	134.308	407.016	المطلوبات
10.373	-	6.363	3.044	966	النفقات الرأسمالية

إن السياسات المحاسبية للقطاعات التي يتم رفع تقارير عنها هي نفس السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في الإيضاح 3.

خلال السنة، تم القيام ببعض إعادة التوزيعات فيما يتعلق بالمصاريف العامة بين قطاعات بناء السفن وخدمات التشغيل لإظهار أرباح التشغيل لكل قطاع بصورة أكثر ملاءمة، والتي تم إظهارها كذلك بشكل مناسب في المعلومات المقارنة.

27 أنصبة أرباح

بتاريخ 15 مارس 2018، وافق المساهون في إجتماع الجمعية العمومية السنوية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% بمبلغ 31.8 مليون درهم.

بتاريخ 20 أبريل 2017، وافق المساهون في إجتماع الجمعية العمومية السنوية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 10% بمبلغ 21.2 مليون درهم.

28 تسوية المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية

يوضح الجدول أدناه تفاصيل التغيرات في مطلوبات المجموعة الناتجة من الأنشطة التمويلية. إن المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية هي تلك التي تكون التدفقات النقدية أو التدفقات النقدية المستقبلية مصنفة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للتدفقات النقدية كتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.

2018 ألف درهم	
103.477	في 1 يناير
235.019	التدفقات النقدية التمويلية (1)
338.496	

(1) التدفقات النقدية من القروض البنكية وتسديدات القروض في بيان التدفقات النقدية.

29 خطأ الفترة السابقة

خلال السنة الحالية، وبعد مراجعة تفصيلية لعقد محدد على وشك الاكتمال، حددت المجموعة أن تكاليف العقد كانت أقل من المطلوب بمبلغ 62 مليون درهم في الفترات قبل 31 ديسمبر 2017. قررت المجموعة إلى أنه لا يمكن تحديد المبالغ بالضبط المتعلقة بكل فترة وبالتحديد الفترات التي تأثرت عند بدأ العقد في سنة 2003.

وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 «عرض البيانات المالية» والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 «السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء»، يتطلب من المجموعة تصحيح خطأ الفترة السابقة بأثر رجعي من خلال إعادة بيان مبالغ المقارنة للفترات السابقة المدرجة التي حدثت فيها الخطأ في حالة حدوث الخطأ، من غير الممكن تحديد التأثيرات الخاصة بالفترة الزمنية لخطأ الفترة السابقة، وبناءً عليه تم اعتماد الإعفاء المسموح به في المعيار المحاسبي الدولي رقم 8، وقد قامت المجموعة بإعادة بيان الحسابات ذات العلاقة في أقرب فترة لها بأثر رجعي وهو 1 يناير 2018. نتيجة لذلك، فإن المبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل التآخر لا يمكن مقارنتهما بالضرورة بالمعلومات المالية المدرجة في الفترة السابقة.

30 استثمار في أبراج القابضة

خلال سنة 2018، لم تشارك المجموعة في أي معاملة أو كان لديها أي علاقات تجارية مع مجموعة أبراج أو شركاتها التابعة.

31 اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد وإجازة إصدار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 مارس 2019.